مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

(أَنْوَاعُهُ وَضَوَابِطُهُ وَطُرُقُ تَعْيِيْنِه)

د.عصام بن عبد الله السناني

أستاذ السنة المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

الملخص :

١- تناول هذا البحث علم تعيين الراوي المهمل الذي يذكر في الإسناد بما لا يميزه عمن كان في طبقته، وعلاقته بتحقق شرطي العدالة والضبط اللذين يتوقف عليهما سلامة الإسناد.

٢- أفرد البحث علم المهمل وضوابطه، في الوقت الذي لم يفرده أحد من المحدثين بمؤلفات خاصة وصلت إلينا، كما لم أجد بحثاً أكاديمياً يجمع شتاته.

٣- جلى البحث تأريخ علم "المهمل"، مستعرضاً تعريفه، ومراحل نشأته في كتب علوم الحديث، وأنواعه من حيث شكل الإهمال.

٤- بيَّن البحث طرق تعيين المهمل عند المحدثين، والمصادر التي تُمَكِّنُ من الوصول لتعيينه.

٥- أظهر البحث ضوابط لتعيين المهمل، تعالج مشكلة إهمال الرواة وتزيل الالتباس في أعيانهم.

٦- أبرز البحث منهج النقاد في تمييز المهمل، مع اقتران ذلك بالجانب العملي التطبيقي عندهم.

٧- تبيّن من البحث الحاجة للعناية بدراسة علم "المهمل" لكونه لم يُعْتَنَ به عند المتقدمين أو المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: علم المهمل، أنواع المهمل، طرق تعيين المهمل، ضوابط المهمل.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

د.عصام بن عبد الله السناني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .. وبعد.

فهذا بحث بعنوان : (**المهمل في علم الحديث : أنواعه وضوابطه وطرق تعيينه**)، يتناول علم المهمل، وذلك حين يذكر الراوي في الإسناد باسمه دون أبيه، أو بكنيته، أو بلقبه ونحوه، مما لا يتمكن معه الناظر من معرفة عينه، خاصة مع وجود من يشاركه في الطبقة، وهذا فن مهم يُعَيَّرُ طالب الحديث بإهماله؛ ولذا قال الحافظ الرامهرمزي : "فهذا باب من العلم جسيم، مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشؤوا فيه"(١). وكان النقاد القدماء يعرفون مكانة علم المهمل، ويقدمون من يتقنه على غيره، لذا نقل الحافظ الدرامي أن سعيد بن أبي مريم قال لمن امتنع عن إجابته – وقد أجاب غيره– : "إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس، حدثناك وخصصناك كما خصصنا هذا"(٢). وسبب هذا أنه يجب أن تعرف منزلة كل راوٍ من جهة العدالة والضبط، ولا سبيل لذلك إلا بتمييز عينه، وإذا لم يُمَيَّزْ بدقة، فإنه سينبني على ذلك الخطأ في الحكم على الحديث، خاصة إذا أبدل راوٍ ضعيف بثقة. وقد وقع بعض العلماء في تصحيح حديث أو تضعيفه بناء على خطأ تمييز المهمل في الإسناد(٣)، لذا قال الخطيب البغدادي – عن يعقوب بن شيبة الذي يروي عن اثنين متفقين بالاسم واسم الأب، أحدهما ضعيف والآخر ثقة: "ولو ورد حديث ليعقوب عن إسماعيل بن أبان لم يبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما يميز ذلك به من جهة العلم بشيوخهما والاستدلال بروايتهما، وجب التوقف فيه وترك العمل به"(٤). لذا فضبط قواعد هذا العلم يحمي من الوقوع في مثل هذا الخطأ، ولم أقف على بحث متكامل يجمع قواعد علم تمييز المهمل، فالعلماء الأوائل ذكروا هذا العلم في لمحات يسيره ضمن أبواب كتب علوم الحديث، دون الاهتمام بوضع قواعد له، كما اهتموا بغيره من علوم الحديث كـ "المؤتلف والمختلف" ، و "المتفق والمفترق"، لذا قال السخاوي : "كان حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصاً"(٥). لذا أحببت أن أفرد هذا النوع من أنواع علوم الحديث ببحث أجلي فيه تأريخ علم "المهمل"،

---

(١)المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٣٠٧).
(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٧٤).
(٣) انظر على سبيل المثال : (ص:١٣).
(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص: ٣٧١).
(٥) فتح المغيث (٢٧٨/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

مستعرضاً تعريفه ونشأته وأهميته، ومنهج النقاد في تعيينه وضوابط ذلك، ليكون عوناً لطلاب العلم، خاصة أني لم أجد بحثاً أكاديمياً يفرده ويجمع شتاته، ويبرز الجانب العملي التطبيقي عند الأئمة له، حتى تتكامل جميع قواعد هذا الفن كغيره من علوم الحديث. وقد سلكت في معالجة هذا البحث خطة تتكون من : المقدمة، وأربع مباحث، ثم خاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

– فالمقدمة تشتمل بعد تمهيد الموضوع على :

(١) موضوع البحث وحدوده. (٢) مشكلة البحث. (٣) أهداف البحث. (٤) منهج البحث وإجراءاته. (٥) الدراسات السابقة. (٦) خطة البحث.

● موضوع البحث وأهميته :

هذا البحث يتناول معرفة أنواع "المهمل" من الرواة، وضوابطه، وطرق تعيينه في الأسانيد، ومنهج أهل النقد في تعيين الرواة عند الإهمال في الاسم ونحوه مع الاشتراك في الطبقة. وتنبع أهمية هذا الموضوع من أن الوهم فيه سيؤدي لا محالة للخطأ في تقييم عدالة وضبط الرواة، ومن ثم الحكم على الحديث، مما سيؤدي لتقوية أحاديث ضعيفة أو العكس، كما أنه لم يعط هذا الموضوع حقه من الدراسة، بوضع القواعد والضوابط التي تبين معالمه.

● مشكلة البحث :

هذا النوع من الحديث لم يُعتَن به من قبل المصنفين في علوم الحديث حتى إن ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث" الذي أراد فيه جمع ما تفرق من أنواع علوم الحديث، ومشى على طريقته أكثر المتأخرين، لم يفرده بباب كما أفرد أنواع أخرى أقل أهمية منه، لذا قال الحافظ السخاوي : "كان حقه أن يفرد بنوع مستقل"[(٦)]، ومما يزيد في الإشكال أن الدراسات الأكاديمية لم تعطه حقه كغيره كذلك؛ فلم أقف على دراسة أكاديمية تفرده بدراسة تبين جانبه التأريخي والنقدي. ولذا فعدم العناية بهذا النوع من أنواع علوم الحديث أدى إلى وقوع بعض القدماء من المحدثين – فضلاً عن المتأخرين — عند

(٦) انظر : (ص:١١) من هذا البحث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الحكم على الحديث بتعيين راوٍ آخر يشتبه مع راوٍ الإسناد الحقيقي -كما سيُرى في هذا البحث[٧] ، مما نتج عنه تصحيح الضعيف أو تضعيف الصحيح .

- **أهداف البحث :**

هذا البحث يناقش موضوع "المهمل" في الأسانيد ، ويهدف لأمور :

١- يبرز البحث تأريخ علم المهمل ببيان تعريفه ونشأته وأهميته وأنواعه.

٢- يُظِهر الضوابط في تعيين الرواة في باب المهمل.

٣- يُعرِّف بمناهج المحدثين في تعيين المهمل من الرواة.

٤- يُدَرِّبُ على الجانب العملي في تعيين المهمل من الرواة.

٥- يكوّن الملكة النقدية في تعيين المهمل من الرواة.

- **منهج البحث وإجراءاته :**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي النقدي الذي يعتبر الأنسب لمثل أغراض هذه الدراسة محل البحث. وقد انتهجت في هذا البحث ما يأتي :

١- قدمت بتمهيد عن علم الإسناد وأهميته.

٢- رتبت موضوع البحث على مباحث.

٣- ذكرت في كل مطلب من مطالب البحث أمثلة عن النقاد تبين هذا المطلب.

٤- وثقت ما أنقله من كلام العلماء بعزوه إلى موطنه من كتبهم في الحاشية.

٥- عزوت الأحاديث إلى مصادرها بذكر رقم الحديث، فإن لم يوجد فللجزء والصفحة.

٦- أوضح بعض الإشكالات في حاشية البحث مع ذكر فوائد تبين ما في الأصل.

- **الدراسات السابقة**

هذا الموضوع لم يذكره ابن الصلاح ومن تبعه كنوع مستقل ولم يعتن به، ولكن طُرِق هذا الموضوع ضمن الكتب المؤلفة في "دراسة الأسانيد" من جوانب مختلفة غير مستوعبة، ولم أقف فيها على من جلا هذا الموضوع وأغنى أن أكتب فيه، لكن

---

(٧) انظر على سبيل المثال (ص:١٥-١٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وقفت على بحث مفرد يناقش هذا الموضوع بعنوان "البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين" لفضيلة الدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي، وهو بحث اقتصر فيه على جزئية واحدة، هي "طرق معرفة الرواة المهملين" عن طريق الشيوخ أو التلاميذ ونحو ذلك، وهذا يغطي جزءًا من المبحث الرابع في هذا البحث، ولم أره تعرض لبقية المباحث، خاصة تأريخ نشأة علم "المهمل"، ومكانته عند القدماء، وعلاقته بالأبواب الأخرى كـ "المتفق والمفترق"، و"المؤتلف والمختلف"، ومن أفرده تبويباً أو تأليفاً، والذي لم أر من تعرض لها قبلي. ثم بعد أن أنهيت البحث وقفت على بحث نشر في العدد (٤٧) من مجلة ديالي العراقية بعنوان "ضوابط مهمة في تمييز أسماء الرواة المهملين" لنورية محمود خلاف وهو مطابق للبحث السابق، والقول فيه كالقول في الذي قبله. وهناك بحوث تبع فيها مؤلفوها أبا علي الجياني المتوفى سنة (٤٩٧هـ) في كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل" الذي أفرده لتمييز المهملين من شيوخ البخاري عن طريق النظر في الطرق الأخرى، أو كلام من سبقه من العلماء[٨]، ومنها: كتاب "المهملون من شيوخ البخاري، ومروياتهم في جامعه الصحيح" للدكتور عداب الحمش، وكتاب "تمييز المهمل من رواية السفيانين" للدكتور مُحَمَّد بن تركي التركي[٩]، وزاد في طرق تحديد المهمل موضع الترجمة النظر في القرائن من خلال سبر ما يذكر في ترجمته، أو ترجمة شيوخه وتلاميذه، وهي بذلك تكون مختلفة تماماً عمّا وضع له هذا البحث، كما تقدم بيانه.

خطة البحث :

تشتمل خطة هذا البحث على : مقدمة البحث، ثم أربعة مباحث، ثم الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

- وأما المباحث فهي :

*** المبحث الأول : تعريف المهمل ومراحل نشأته، وأهميته، وعلاقته بالحديث المقبول، وفيه ثلاثة مطالب :**

- المطلب الأول : تعريف المهمل ومراحل نشأته.

- المطلب الثاني : أهمية علم المهمل في تعيين الرواة.

---

(٨) سيأتي الكلام عنه ، فانظر ص (١١).

(٩) وفي نفس الباب ألف الدكتور علي الصياح "تمييز المهمل من الحمادين-من خلال الرواة عنهما-" ، ولم أقف عليه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

- المطلب الثالث: المهمل وعلاقته بشروط الحديث المقبول.

*** المبحث الثاني : أنواع المهمل وضابط تحققه ، وفيه مطلبان :**

- المطلب الأول : أنواع المهمل في الرواة.

- المطلب الثاني : ضابط مهم لتحقيق تعيين المهمل.

*** المبحث الثالث : طرق تعيين المهمل ومصادرها ، وفيه مطلبان :**

- المطلب الأول : طرق تعيين المهمل ، وهي خمسة أنواع :

١- تعيين المهمل من خلال جمع طرق الحديث الأخرى ، وما في حكمها

٢- تعيين المهمل بالنظر في شيوخه وتلاميذه.

٣- تعيين المهمل بالنظر لمن خرّج له.

٤- تعيين المهمل بالنظر لطبقته.

٥- تعيين المهمل بالنظر في القرائن.

- المطلب الثاني : مصادر تعيين المهمل ، وهي تسعة أنواع :

١- تعيين المهمل عن طريق كتب "الأطراف".

٢ - تعيين المهمل عن طريق كتب "المستخرجات".

٣ - معرفة المهمل عن طريق "شروح الكتب".

٤- تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "المهمل".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٥- تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الكنى".

٦- تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الألقاب".

٧- تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الأنساب".

٨- تعيين المهمل عن طريق كتب "المؤتلف والمختلف".

٩- تعيين المهمل عن طريق الكتب "في الموسوعات الحديثية".

*** المبحث الرابع : صياغة تعيين المهمل وضوابطه ، وفيه خمس مطالب :**

- المطلب الأول : محترزات في تعيين المهمل :

- المطلب الثاني : العناية باستقصاء أحوال الراوي في كتب التراجم.

- المطلب الثالث : العناية بكتب التراجم المتأخرة لتعيين الراوي المهمل.

- المطلب الرابع : عدم الاكتفاء بكتب التراجم المتأخرة لتعيين الراوي المهمل.

- المطلب الخامس : الاحتراز من وقوع التصحيف في كتب الحديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* المبحث الأول : تعريف المهمل ومراحل نشأته، وأهميته، وعلاقته بالحديث المقبول، وفيه ثلاثة مطالب :

– المطلب الأول : تعريف المهمل ومراحل نشأته :

المهمل في اللغة : أصله من الهَمْل، وهو المتروك، وأمر مهمل متروك، وأهمل أمره : لم يحكمه(١٠). والمهمل من الحروف، هو الحرف الذي ليس له نقط في الأصل(١١)، ثم استعمل في علم الحديث في الراوي الذي ترك وأهمل ما يتميز به من روى عنه(١٢).

وفي اصطلاح المحدثين : أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميزا بما يخص كلا منهما(١٣).

ويقصد بتعيين المهمل وتمييزه معرفة عين كل راوٍ في الإسناد موضوع الدراسة على وجه الدقة وهذا سهل فيمن لم يشاركه غيره في الاسم أو الطبقة ككديرة بن صالح الهجرى، وكثيف السلمى(١٤)، لكن كثيراً ما يأتي بعض الرواة مهملاً بذكر : اسمه فقط، أو باسمه واسم أبيه، أو بنسبه، أو بكنيته، أو بلقبه، فيشتبه بمن اشترك معه بالوصف الآنف من اسم أو كنية أو لقب

---

(١٠) انظر : تهذيب اللغة للأزهري (١٧٠/٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٣٢٨/٤-٣٢٩).

(١١) انظر : معجم لغة الفقهاء (ص:٤٦٧).

(١٢) انظر : تيسير مصطلح الحديث (ص:٢٥٨).

(١٣) هكذا عرفه الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر (ص:١٢٠). وقد ذكره ابن الصلاح في القسم السادس من أقسام "المتفق والمفترق" ، فقال : "القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة، أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك، لكونه لم يذكر بغير ذلك"، حتى قال : "ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميزا في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى". انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٣٦٢،٣٦٤).

(١٤) ذكرهما ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل (١٧٤/٧) في الأسماء المفردة. وانظر الترخيص في إهمال الأسماء غير المشكلة في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٧٣/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ونحوه، وربما اشترك معه بنفس الطبقة وبعض الشيوخ، وهو ما اصطلح أهل الحديث على تسميته بـ "المهمل"، ويُدْخِلُون في هذا العلم ما لو نسب لغير أبيه، كما لو نسب لأمه أو جده لغير ذلك(١٥).

وكان النقاد القدماء يعرفون مكانة هذا الفن وعلو كعب من يتقنه، فقد روى الرامهرمزي من طريق الحافظ عثمان بن سعيد الدرامي، قال : "كنا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتاباً ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث، فامتنع عليه، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول : سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حق العلم، أو نحوه من الكلام، قال : فقال ابن أبي مريم : إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس، حدثناك وخصصناك كما خصصنا هذا. قال القاضي: حدثت بعض أصحابنا بهذه الحكاية، فقال: هلم نتذاكر الأسماء المشكلة، فجلسنا نعدها، وكثرت، فاجتمعنا على أن أشكلها ما تقاربت عصور أهله، واتفقت صورها، واختلفت حروفها، وذلك مثل : أبي جمرة بالجيم، هو نصر بن عمران الضبعي، وأبي حمزة بالحاء، هو عمران بن أبي عطاء القصاب، وكلاهما رويا عن ابن عباس ﷺ، واشتركا فيما روى عنهما، ويردان في الحديث غير مسمين"(١٦).

وقد مرَّ علم "المهمل" بمرحلتين في كتب "علوم الحديث" :

* **المرحلة الأولى** : عدم تمييز المهمل عن غيره من الأنواع الأخرى التي تتداخل معه، وهي ثلاثة أنواع من علوم الحديث :

١- باب الرواة المتفقة أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً مع اختلاف أشخاصهم؛ كمحمد بن مسلم يأتي به عدة رواة منهم أبو الزبير المكي، وابن شهاب الزهري، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة، وهو النوع الذي سُمِّي بعد ذلك بـ "المتفق والمفترق"، وهو الذي ينتج عنه "المهمل" إذا لم يتميز الراوي فيه.

٢- باب الرواة المتفقة أسماؤهم خطاً والمختلفة نطقاً سواء كان مرجع الاختلاف النقط؛ كعُبيدة بضم العين وفتح الباء، مع عَبِيدة بفتح العين وكسر الباء، أو بالشكل؛ كبشير بالشين، ونُسَير بالسين؛ وهو النوع الذي سُمِّي بعد ذلك بـ "المؤتلف والمختلف".

---

(١٥) كما سيأتي في (المبحث الثاني : أنواع المهمل) ص (١٥).

(١٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٧٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٣- باب الرواة المتفقة أسماؤهم خطاً ونطقاً، واختلاف الآباء نطقاً، مع ائتلافها خطاً؛ كمحمد بن عَقيل بفتح العين، ومُحَمَّد بن عُقيل بضمها، أو بالعكس؛ كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطاً، وتتفق الآباء خطاً ونطقاً، كشريح بن النعمان بالشين، وسريج بن النعمان بالسين، وهو النوع الذي أُختُصَ آخراً باسم "المتشابه"(١٧).

فالقدماء يسمون كل ذلك "المشكل" أو "المتشابه"، وممن بوب عليه في كتب "علوم الحديث" من النقاد القدماء :

١- ابن خلاد الرامهرمزي : بوّب في كتابه "المحدث الفاصل" باب {الأسامي والكنى المشكلة الصور التي يجمعها عصر واحد}، فذكر منها: الأسماء المتفقة صورها : كعُبَيدة وعَبِيْدة. ثم المعرفون بأجدادهم المنسوبون إليهم دون آبائهم : كابن جريج. ثم المنتسبون إلى أمهاتهم: كإسماعيل بن عُلَيَّة. ثم ملقبوا الآباء: كسلمة بن الأكوع، واسم الأكوع سنان الأسلمي. ثم الأسامي والكنى المشكلة الصور التي يجمعها عصر واحد : كأبي صالح، عشرين أو نحوها اشتركوا في الرواية عن الصحابي أبي هريرة ﷺ. ثم ذكر أسام مفردة يُغلط بها لإشكالها في الصورة: كتَعْلى بن عبيد بالتاء منقوط من فوقه يشتبه، بيعلى إلا أن يعلى في الأسامي أكثر وأشهر(١٨).

وتقدم قريباً قوله: "فاجتمعنا على أن أشكلها ما تقاربت عصور أهله، واتفقت صورها، واختلفت حروفها، وذلك مثل: أبي جمرة بالجيم، هو نصر بن عمران الضبعي، وأبي حمزة بالحاء، هو عمران بن أبي عطاء القصاب، وكلاهما رويا عن ابن عباس ﷺ، واشتركا فيما روى عنهما، ويردان في الحديث غير مسمين"(١٩).

فأدخل الرمهرمزي في "المشكل" المتفق في الاسم أو الكنية ولم يتميز، الذي هو "المهمل" موضوع البحث، حين قال : "ثم الأسامي والكنى المشكلة الصور التي يجمعها عصر واحد: كأبي صالح، عشرين أو نحوها اشتركوا في الرواية عن الصحابي أبي هريرة ﷺ".

٢- أبو عبد الله الحاكم: بوب في كتابه "معرفة علوم الحديث"، فقال : "ذكر النوع السابع والأربعين من معرفة علوم الحديث: هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم، وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد، فيشتبه كناهم وأساميهم؛ لأنها واحدة، وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة، وهي سبعة

---

(١٧) انظر للأنواع الثلاثة : معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٣٥٨،٣٦٥،٣٤٤)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص:١٢٩-١٣١).

(١٨) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٧٤،٣٠٢).

(١٩) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٧٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أجناس، قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة، فإنها أجناس متفقة في الخط مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ الْمُبْرِزِينَ لم يؤمن عليه التصحيف فيها". فذكر الجنس الأول: معرفة المتشابه من القبائل: كالعنسيون والعبسيون، والثاني: معرفة المتشابه في البلدان: كالبخاري والنجاري. الثالث المتشابه في الأسامي: كبرير وبربر. الرابع: المتشابه في كنى الرواة: كأبي الأشهب وأبي الأشعث. الخامس: المتشابه في صناعات الرواة: الجزار والخراز. السادس: قوم من رواة الآثار يروي عنهم راو واحد، فتشتبه كناهم وأساميهم : كأبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي، وأبي إسحاق سليمان بن فيروز الشيباني، وأبي إسحاق إسماعيل بن رجاء الزبيدي، وأبي إسحاق إبراهيم بن مسلم الْهَجَرِيُّ، قد رووا كلهم، عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد روى عنهم الثوري وشعبة. السابع: قوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة فيشتبه التمييز بينهم، ومثال ذلك: السائب بن مالك الدؤلي والسائب بن مالك الأشعري، قد رويا عن الصحابة، وروى عنهما الزهري[٢٠].

فأدخل الحاكم الجنس السادس في الكنى، والسابع في الأسماء - وهو "المهمل" موضوع البحث - في أجناس "المتشابه".

٣- وأشار له الحافظ الخليلي في كتابه "الإرشاد" استطراداً حين قال: "إذا قال المصري: عن عبد الله ولا ينسبه، فهو ابن عمرو. وإذا قال المكي: عن عبد الله ولا ينسبه، فهو ابن عباس. وإذا قال المدني: عن عبد الله ولا ينسبه، فهو ابن عمر. وإذا قال الكوفي: عن عبد الله ولا ينسبه، فهو ابن مسعود"[٢١]

* **المرحلة الثانية** : تخصيص كل نوع من هذه الأنواع بالاسم الخاص، فالرواة المتفقة أسماؤهم خطاً والمختلفة نطقاً، هو علم "المؤتلف والمختلف"[٢٢]، والرواة المتفقة أسماؤهم خطاً ونطقاً مع اختلاف أبائهم نطقاً مع ائتلافها خطاً، هو علم "المتشابه"[٢٣]. أما الرواة المتفقة أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلاف أشخاصهم مع تمييزهم، هو علم "المتفق

(٢٠) معرفة علوم الحديث (ص:٢٢١-٢٣٢).
(٢١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٤٤٠).
(٢٢) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٣٤٤)، فتح المغيث للسخاوي (٤/٢٢٦)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٧٩٠).
(٢٣) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٣٦٥)، فتح المغيث للسخاوي (٤/٢٨٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٨٣٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

والمفترق"[٢٤]، وألف في هذه الأنواع الثلاثة جميعاً الخطيب البغدادي[٢٥] وغيره، وهو الذي مشى عليه ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث"، وجرى عليه من بعده.

إلا أن الحاكم والرامهرمزي أفردا جنس الرواة المتشابهين بالاسم والطبقة غير المتميزين الذين اصطلح بعد على تسميته بعد بـ "المهمل"، فذكراه جنساً من أجناس "المشكل" أو "المتشابه"، أما ابن الصلاح ومن تبعه فلم يضعوه جنساً منها ولم يفردوه، وإنما حين انتهى ابن الصلاح من سرد أنواع "المتفق والمفترق"، أشار إليه في آخره فقال: "ثم إن ما يوجد من (المتفق المفترق) غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى. حدث القاسمُ الْمُطَرِّزُ يوماً بحديث: (عن أبي همام أو غيره ، عن الوليد بن مسلم، عن سفيان)، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري، فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة، فقال له الْمُطَرِّزُ: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة، وهو مليء بابن عيينة"[٢٦].

لذا قال السخاوي: "للخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سماه (المكمل في بيان المهمل)[٢٧]؛ ولذا كان حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصاً، وقد قال شيخنا: إنه عكس (المتفق والمفترق) في كونه يخشى منه ظن الواحد اثنين"[٢٨].

– وأول من أفرده بتبويب وتأليف هو الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، وكذا ألف فيه عصريه أبو علي الجياني المتوفى سنة (٤٩٧هـ)، لكنه خاص بما أهمل من شيوخ البخاري[٢٩].

---

(٢٤) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:١٠)، فتح المغيث للسخاوي (٢٦٦/٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٨٢٠/٢).

(٢٥) للخطيب كتاب "المتفرق والمفترق"، وكذا كتاب "تلخيص المتشابه"، وكتاب "المؤتنف في تكملة المختلف والمؤتلف"، طبع الأولان منها. انظر : مقدمة تاريخ بغداد (١٨/١).

(٢٦) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٦٤).

(٢٧) سماه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٥٠٦/١): "المكمل في إيضاح المهمل". والكتاب مفقود فيما يظهر ، والله أعلم.

(٢٨) فتح المغيث (٢٧٨/٤). قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر عن "المتفق والمفترق" (ص:١٢٩): "وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل؛ لأنه يخشى منه أن يظن الواحد اثنين، وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان واحداً".

(٢٩) ألف أبو علي حسين بن مُحَمَّد الجياني كتاب "تقييد المهمل وتمييز المشكل "، فقال في أوله (ص: ٣): "هذا كتاب يشتمل على التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري – رحمه الله – في كتابه وأهمل أنسابهم، وذِكرُ ما يعرفون به من قبائلهم وبلدانهم، مثل ما يقول: (حدثنا مُحَمَّد)،

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

بيان ذلك:

١- ذكره الخطيب البغدادي - وإن لم يسمه باسمه - في كتابه "الكفاية في علوم الرواية"، حين قال: {باب القول في الرجلين يشتركان في الاسم والنسب ، فتجيء الرواية عن أحدهما من غير بيان، وأحدهما عدل والآخر فاسق}، مثال ما ذكرناه: أن إسماعيل بن أبان الغنوي شيخ كان بالكوفة غير ثقة وإسماعيل بن أبان الوراق كان بها أيضا ثابت العدالة، وعصرهما متقارب، وقد ذكرهما يحيى بن معين، فقال : .. (إسماعيل بن أبان الغنوي كذاب لا يكتب حديثه ، وإسماعيل بن أبان الوراق ثقة)، وكان يعقوب بن شيبة بن الصلت قد كتب عنهما جميعاً، ولو ورد حديث ليعقوب عن إسماعيل بن أبان، لم يبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما يميز ذلك به من جهة العلم بشيوخهما والاستدلال بروايتهما، وجب التوقف فيه وترك العمل به، لأنه لا يؤمن أن يكون رواية الغنوي الذي ثبت جرحه، وقد بينا فيما سلف أنه لا يجوز العمل بخبر من لا يعرف عدالته، ولا يؤمن أن يكون مجروحًا"(٣٠).

٢- وتبعه الحافظ ابن حجر في كتابه "نزهة النظر"، فقال: "وإن روى عن اثنين متفقي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع الجد أو مع النسبة، ولم يتميزا، فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل". وزاد في شرحها "نزهة النظر"، فقال: "ومتى لم يتبين ذلك، أو كان مختصاً بهما معا؛ فإشكاله شديد، فيرجع فيه إلى القرائن، والظن الغالب"(٣١).

- المطلب الثاني : أهمية علم المهمل في تعيين الرواة :

تنبع أهمية "علم المهمل" من أنه قد يحصل الإشكال إذا شارك أحد الرواة راوٍ آخر - بنفس الطبقة - بصفة أو أكثر، ويكون أحدهما تالفاً، كأن يتفقان — على سبيل المثال - في الاسم واسم الأب، وتختلف النسبة: كمحمد بن عبد الله المخَرِّميّ، ومُحَمَّد بن عبد الله المخْرَمِيّ. فالأول: بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المشددة؛ نسبة إلى المخرم؛ من بغداد. والثاني: بفتحِ الميمِ وسكونِ الخاءِ المعجمةِ وفتحِ الراءِ؛ مكيٌّ(٣٢)، وقد يأتي مهملاً بدون هذه النسبة، فيشتبه كذلك، فيحصل الخطأ في تعيينه، ومن ثم الخطأ في الحكم على الحديث، مما ينبني عليه الخطأ في الفتوى عن الله ﷻ ورسوله ﷺ.

(حدثنا أحمد)، ولا ينسبهما، و(حدثنا إسحاق)، ولا يزيد على ذلك شيئاً". وهذا النوع ليس إشكاله من فقد شرط العدالة والضبط؛ لأن شيوخ البخاري ثقات، لكن البحث فيه من باب العناية بالجامع صحيح ببيان الشيوخ المهملين فيه.

(٣٠) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص: ٣٧١).

(٣١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:١٢١).

(٣٢) انظر : الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (٢٣٩/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

قال الرامهرمزي: "فهذا باب من العلم جسيم، مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشؤوا فيه، وعنوا به صغاراً، فصار لهم رياضة، ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر، وإنك لترى البهي من الرجال، المشار إليه في فنون من العلم، وضروب من الأدب، يتصرف في أيها شاء بعبارة، وبيان وذكاء ولسن، وهو مع ذلك في رواء وشيبة، ولباس مروءة، فإذا انتهى إلى إسناد حديث تستولي الحيرة عليه، فلا يدري أي طريق يركب فيه، فيقدم ويؤخر، ويصحف ويحرف، وأي شيء أقبح من شيخ لنا يتصدر منذ زمان، كتب بخطه: (وكيع، عن شقيق، عن الأعمش)، نحواً من عشرين حديثاً، يفتح القاف فيها كلها، وينقطها ويحلقها، ولا يعرف سفيان من شقيق[٣٣]، ولا يفرق بين عصريهما، ولا يميز عصر وكيع من عصر كبراء التابعين والمخضرمة[٣٤]، ثم هو مع ذلك إذا تكلم أشار بإصبعه، وإذا أفتى في بلوى أغمض تكبرا عينيه، فهذا يُسْتَقْبَحُ من حيث اسْتَقْبَحَ"[٣٥].

وقد تقدم ما روى الرامهرمزي من طريق الحافظ عثمان بن سعيد الدرامي ، قال : "كنا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتاباً ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث، فامتنع عليه ، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول: سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حق العلم، أو نحوه من الكلام، قال: فقال ابن أبي مريم: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عباس، حدثناك وخصصناك كما خصصنا هذا. قال القاضي: حدثت بعض أصحابنا بهذه الحكاية، فقال: هلم نتذاكر الأسماء المشكلة، فجلسنا نعدها، وكثرت، فاجتمعنا على أن أشكلها ما تقاربت عصور أهله، واتفقت صورها، واختلفت حروفها، وذلك مثل: أبي جمرة بالجيم، هو نصر بن عمران

---

(٣٣) شَقِيقِ بن سلمة : بفتح الشين وكسر القاف، وهذا الشيخ يفتح القاف وهماً، وكذلك لا يفقه في طبقات الرواة فيقلب (سفيان عن الأعمش)، لـ (لشقيق عن الأعمش)، فيجعل شقيق بن سلمة التابعي الكبير المخضرم يروي عن الأعمش الذي هو في طبقة أتباع التابعين إذ لم يسمع صحابياً لكن رأى أنساً ﷺ.

(٣٤) أي أن هذا الشيخ كذلك من جهله بطبقات الرواة أبدل (سفيان) شيخ وكيع بن الجراح: فجعل وكيعاً الذي هو من صغار أتباع التابعين يرويه عن شقيق بن سلمة أبي وائل التابعي المخضرم، وهو لم يدركه. لكن لعل هذا الشيخ قصد شقيق بن أبي عبد الله شيخ من صغار التابعين يروي عنه وكيع، ويروى هو عن أنس ﷺ، والله أعلم، انظر: تهذيب الكمال (٥٤٨/١٢)، (٥٥٤/١٢).

(٣٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٣٠٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الضبعي، وأبي حمزة بالحاء، هو عمران بن أبي عطاء القصاب، وكلاهما رويا عن ابن عباس ﷺ، واشتركا فيما روى عنهما، ويردان في الحديث غير مسمين"[٣٦].

لذا ينبغي العناية بالرجوع للكتب المؤلفة في تعيين وضبط أسماء الرواة، لأنه يجب أن تعرف منزلة كل راوٍ من جهة العدالة والضبط، ولا سبيل لذلك إلا بتمييز عينه، وإذا لم يتبين ذلك بدقة فقد ينتج عنه تعيين آخر بدله، فينبني على ذلك الخطأ فيما يليه من مراحل دراسة الإسناد، ويكون الحكم على الإسناد غير صحيح، خاصة إذا أبدل راوٍ ضعيف بثقة عند التعيين أو العكس. ولذا فأهمية مرحلة تعيين المهمل أنها تزيل إشكالات كثيرة من أهمها ثلاثة أمور :

الأمر الأول : دفع التباس راوٍ براوٍ آخر يشتبه معه خاصة إذا كان الآخر ضعيفاً، وهو الذي صنفوا لأجله "المتفق والمفترق".

* **مثاله** : ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الكريم بن مالك الْجَزَرِيّ الحافظ فذكر بعده للتمييز من وافقه باسمه وكنيته: وهو أبو أمية عبد الكريم بن أبي الْمُخَارِقِ، وذكر أنه ضعيف الحديث، ثم قال: "اشترك هو والجزري في الرواية عن: ابن جبير ومجاهد والحسن، وفي موتهما: توفيا في عام واحد. وفي رواية مالك والثوري وابن جريج عنهما، فربما اشتبها في بعض الأسانيد"[٣٧]. كما وقع ذلك لابن الجوزي حين ذكر حديثاً في كتابه "الموضوعات" يرويه عبد الكريم، عن سعيد بن جبير، فقال: "المتهم به عبد الكريم ابن أبي الْمُخَارِقِ أبو أمية البصري"[٣٨]. وقد خطأه الحفاظ، قال الحافظ العلائي: "وذكره ابن الجوزي في (الموضوعات) وأخطأ في ذلك خطأ فاحشاً، لأنه بنى ذلك على أن عبد الكريم هو ابن أبي أمية أبو الْمُخَارِقِ البصري وأنه ضعيف، وليس الأمر كما ظن. بل هذا عبد الكريم بن مالك الجزري، صرح بنسبه البيهقي في هذا الحديث بعينه في كتاب (الآداب) له"[٣٩].

---

(٣٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٧٤).

(٣٧) انظر : سير علام النبلاء (٧/ ٤٦٥).

(٣٨) الموضوعات لابن الجوزي (٣/٥٥).

(٣٩) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح (ص: ٣٦). وكذا قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد (ص:٣٩)، قال : "وأخطأ في ذلك فإن الحديث من رواية عبد الكريم الجزري الثقة".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الأمر الثاني : عدم توهم أن الراوي الواحد شخصان، إذا جاء بأحد الأسانيد باسمه وفي آخر بكنيته أو لقبه، وهو الذي صنف الخطيب "موضِّحُ في أوهام الجمع والتفريق"، حيث يأتي لراوٍ ذكر باسم، أو بكنية أو بلقب، فَيُعَدُ اثنين أو ثلاثة، فيَذْكُرُ الخطيب أنه شخص واحد، ثم يسوق الأسانيد المبينة له.

* **مثاله** : أن علي بن المديني فرّق بين عبد الله بن أبي صالح، وبين عبَّاد بن أبي صالح، فجعلهما أخوين وتبعه على ذلك ابن خراش، فقال الخطيب بعد أن وهمها: "وعبد الله بن أبي صالح كان يلقب عبادًا، وليس عباد بأخ له، نص على ذلك الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين .."(٤٠).

الأمر الثالث : بيان المهمل خاصة إذا حصل الإهمال في الإسناد واشترك في الاسم واسم الأب جماعة، واشتركا في الطبقة والشيوخ.

* **مثاله** : حديث رواه الترمذي: من طريق شيخه مُحَمَّد بن إسماعيل(٤١). وله أربعة شيوخ كلهم يسمى مُحَمَّد بن إسماعيل: الأول البخاري، والثاني البَختري، والثالث السراج، والثالث الترمذي السلمي. قال بعض شراح الترمذي: هو السلمي(٤٢)، والصواب أنه الإمام البخاري لقاعدة المهمل(٤٣): بأن الترمذي إذا أطلق مُحَمَّد بن إسماعيل فهو يريد البخاري، ولأنه جاء بنفس الإسناد والمتن في كتاب "الأدب المفرد" للبخاري(٤٤).

– المطلب الثالث : المهمل وعلاقته بشروط الحديث المقبول :

بما أنه قد تقرر أن من شروط صحة الحديث تحقق عدالة وضبط الرواة في جميع طبقات الإسناد، فإن عدم تعيين الراوي عمن يشتبه معه بالاسم المهمل أو الاسم واسم الأب، أو الكنية، ويشاركه بالطبقة مع كون أحدهما ضعيفاً، يوجب التوقف بهذا الحديث، ولذا لما ذكر الخطيب البغدادي الراويين اللذين كل منهما يسمى (إسماعيل بن أبان)، ويروي عنهما يعقوب بن

---

(٤٠) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٥٣/١).

(٤١) متن الحديث جاء في سنن الترمذي (٧) بلفظ: عن عَائِشَةَ ﵂، أنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلاءِ قَالَ: «غُفْرَانَكَ».

(٤٢) قاله ابن سيد الناس اليعمري في النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (٨١/١).

(٤٣) قال الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر (ص:١٢٠): "وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ، ولم يتميزا ، فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل".

(٤٤) الأدب المفرد برقم (٦٩٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

شيبة، وأحدهما كذاب، قال: "ولو ورد حديث (ليعقوب عن إسماعيل بن أبان)، لم يبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما يميز ذلك به من جهة العلم بشيوخهما والاستدلال بروايتهما، وجب التوقف فيه، وترك العمل به، لأنه لا يؤمن أن يكون رواية الغنوي الذي ثبت جرحه، وقد بينا فيما سلف أنه لا يجوز العمل بخبر من لا يعرف عدالته، ولا يؤمن أن يكون مجروحًا"(٤٥).

(٤٥) الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٧١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* المبحث الثاني : أنواع المهمل وضابط تحققه، وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : أنواع المهمل في الرواة :

فالمهمل يتعدد بتعدد ورود الراوي بأحد الصفات التي يذكر بها، فمن ذلك :

١- الإهمال بالاسم: كأن يأتي في الإسناد: (عبد الله ، عن مُحَمَّد بن مسلم الزهري)، فعبد الله جاء في الإسناد مهملاً، وفي طبقة الرواة عن الزهري جماعة ممن يسمى عبد الله(٤٦). ولو حذف نسب (الزهري) لكان "المهمل" في كلا الراويين لوجود أكثر من شخص يسمى بمحمد بن مسلم.

٢- الإهمال في الكنية: كأن يأتي في الإسناد: (أبو صالح عن أبي هريرة)، وأبو صالح جاء في الإسناد مهملاً، وفي الرواة عن أبي هريرة جماعة ممن يكنى بأبي صالح(٤٧).

٣- الإهمال في اللقب: كأن يأتي في الإسناد: (الأعرج عن أبي هريرة)، وفي الرواة جماعة من الرواة كلهم يلقب بالأعرج(٤٨).

٤- الإهمال في القبيلة أو البلد أو الصناعة: كأن يأتي في الإسناد (عن الزهري) أو (عن الواسطي) أو (عن الحذاء)، وفي الرواة كثر يشتبهون بهم فيشاركونهم بالقبيلة والبلد والصنعة(٤٩).

*** فإن كان الراويان من طبقتين مختلفتين أمكن التمييز بينهما بذلك :**

كما لو روى (أحمد بن حنبل عن سفيان)، فإننا نجزم أنه ابن عيينة لا الثوري؛ لأن أحمد ما أدرك الثوري، أما لو كان الاتفاق في الطبقة والبلد، مع الاشتراك في بعض الشيوخ والتلاميذ، فهذا يجعل تمييز أحدهما شاقاً إذا ورد أحدهما مهملاً فيحتاج إلى قرينة للترجيح.

---

(٤٦) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٢٨/٢٦).

(٤٧) انظر : الكنى والأسماء للإمام مسلم (٤٣٤/١).

(٤٨) انظر : نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (٨٢/١).

(٤٩) انظر: ص (٣٨،٣٠،٢٦) فيمن يشترك مع الواسطي والحذاء والزهري بالنسبة والطبقة على الترتيب.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

مثاله : حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، كلاهما من طبقة واحدة، ومن بلد واحد فهما بصريان، واشتركا في طائفة من الشيوخ، كما اشتركا في طائفة من التلاميذ رووا عنهما جميعاً، فهذا يحتاج لمعرفة الرواة المختصين بأحدهما دون الآخر ملازماً وتتلمذاً، فيرجح بهم المهمل لأحدهما، كما لو (روى عارم مُحَمَّد بن الفضل عن حماد)، فهو ابن زيد لاختصاص عارم به، ولو روى : (التَّبُوْذكي موسى بن إسماعيل عن حماد)، فهو ابن سلمة لاختصاص موسى به [٥٠].

*** لذا فالإهمال يقع في الرواة بطريقين** :

الأول : أن ينسب لغير أبيه : فمثل هذا لا يعثر الباحث على ترجمته بهذه النسبة، وأمثلته :

١**– من نسب إلى أبيه بكنيته** : ككثير ابن أبي كثير، هو كثير بن أبي أعين، وهو كثير أبو مُحَمَّد، وهو واحد اسمه كثير بن معدان، تأتي نسبته على هذه الأوجه في الروايات، قاله أبو حاتم الرازي[٥١].

٢– **من نسب لأمه** : كإبراهيم ابن هراسة، قال الحافظ عبد الغني بن سعيد: هراسة هي أمه، وأبوه سلمة[٥٢].

٣– **من نسب إلى جدته** : كإسماعيل ابن عُلَيَّة: وعُلَيَّة أم أمه، وأبوه إبراهيم، وهو يأتي في الإسناد أيضاً بكنيته مهملاً، (إسماعيل أبو بشر)، قال الخطيب البغدادي – بعد إسناده هذه الأوجه كلها –: "إسماعيل اسم أم أمه عُلَيَّه، فنسب إليها وعرف بها، وهو أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدي البصري"[٥٣].

٤– من **نسب إلى جده من جهة أبيه أو أمه**: كسعيد بن عُفير، فلن تجد له ترجمه بهذه النسبة؛ أو ربما تجد رجلاً آخر اسمه سعيد بن عُفير[٥٤]، لأنه سعيد نسب لجده، وهو سعيد بن كثير بن عُفير المصري، قال المزي لما ساق نسبه: "وقد ينسب

---

(٥٠) انظر : المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص:٢٨٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٦٤/٧).
(٥١) الجرح والتعديل (١٥٧/٧). ترجمه ابن أبي حاتم تحت اسم كثير بن معدان ثم قال: "سمعت أبي يقول ذلك. قال: ويقال له: كثير بن أبي كثير، وكثير ابن أبي أعين، وكثير أبو مُحَمَّد، وكل صحيح".
(٥٢) انظر: موضح أوهام الجمع للخطيب (٣٩٤/١)، ومعرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص:٣٧١).
(٥٣) موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٢٣/١).
(٥٤) قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧١/٤): "وأنا لا أعرف سعيد بن عفير غير المصري".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

إلى جده"[٥٥]. وكسعيد بن سليمان بن خالد ابن بنت نشيط الديلي المعروف بالنشيطي، نسب لجده لأمه نشيط، قال الذهبي في ترجمته: "ابن بنت نشيط الديلي النشيطي البصري"[٥٦]. واشتبه على ابن عساكر بسعيد بن سليمان الضبي الملقب بسعدويه، فقال المزي في ترجمة سعدوية: "وقال فيه أبو القاسم في (المشايخ النبل): سعيد بن سليمان بن نشيط، وهو وهم، فإن ذلك شيخ آخر بصري، يقال له: النشيطي[٥٧].

٥- **من نسب إلى رجل غير أبيه لسبب** : كالحسن بن دينار، هو الحسن بن واصل، ودينار زوج أمه وهو ربيبه، قاله أكثر المحدثين تبعاً لابن معين[٥٨]، إلا أن ابن أبي حاتم ومسلماً خالفا فترجماه قالا: "الحسن بن دينار بن واصل"، فجعل واصلاً جده، وقال ابن أبي حاتم: "ويقال: أن أبا داود الطيالسي نسبة إلى جده لكي لا يفطن له"[٥٩]، لكن ترجم أبو نعيم الأصبهاني في "تأريخ أصبهان" للحافظ أبي جعفر أحمد بن يزيد القطان، فقال : "روى عن أبي داود، عن الحسن بن دينار، وقال: أبوه واصل ، ودينار زوج أمه"[٦٠]. وهذا نص من أبي داود الطيالسي الذي يروي عنه، وهو خلاف ما ذكره ابن أبي حاتم[٦١]. لذا لو بحثت في ترجمته باسم أبيه فلن تجده.

---

(٥٥) تهذيب الكمال (٣٦/١١).

(٥٦) تاريخ الإسلام (١٧٨/١٦). وانظر: تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٢٣٧).

(٥٧) تهذيب الكمال (٤٨٤/١٠).

(٥٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١١١/٤). وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١١٧/٣)، والمجروحين لابن حبان (٢٣١/١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (١٤١/٣)، وميزان الاعتدال للذهبي (٤٨٧/١).

(٥٩) الجرح والتعديل (١١/٣) لابن أبي حاتم، الكنى والأسماء لمسلم (٣٦٠/١).

(٦٠) أخبار أصبهان (١٢٧/١).

(٦١) قال ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث:ص:٣٧٣): "وكأن هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلاً جده". قلت: لعل ابن أبي حاتم وقف على ذلك في إسناد خطأ، قال العراقي(شرح التبصرة:٢٨٤/٢): "وقد جعل بعضهم ديناراً جده، رواه أبو العرب في "كتاب الضعفاء"، عن يحيى بن مُحَمَّد ابن يحيى ابن سلام، عن أبيه، عن الحسن جده، قال: الحسن بن واصل بن دينار، ودينار جده".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الثاني : أن يكون للراوي أكثر من اسم أو كنية أو نسبة، فيُذكَر بما لا يشتهر به على سبيل التدليس إخفاء لحقيقته، وهذا عسر جدًا :

* **مثاله:** ما وقع من جماعة من الرواة من تسمية مُحَمَّد بن سعيد الشامي المعروف بـ المصلوب - وهو كذّاب - بأسماء كثيرة مختلفة، قال الخطيب البغدادي: "هو أبو عبد الرحمن الشامي، الذي روى عنه: بكر بن خنيس.. ومُحَمَّد بن سعيد بن حسان، الذي روى عنه : يحيى بن سعيد الأموي.. هو مُحَمَّد بن سعيد الأسدي، الذي روى عنه : سعيد بن أبي هلال .. وهو مُحَمَّد بن حسان، الذي روى عنه : عبد الرحيم بن سليمان ومروان بن معاوية .. وهو مُحَمَّد بن أبي قيس الذي روى عنه : مروان.. وهو مُحَمَّد بن أبي زكريا، الذي روى عنه: مروان.. ، وهو مُحَمَّد الطبري .. ، وهو أبو قيس الدمشقي، الذي روى عنه أبو معاوية الضرير. وقال ابن سعيد: سمعت عبد الله بن أحمد بن سوادة -أبا طالب- يقول: قلب أهل الشام اسم مُحَمَّد بن سعيد الزنديق على مائة اسم، وكذا وكذا اسمًا، قد جمعتها في كتاب، وهو الذي أفسد كثيراً من حديثهم .. ولأهل الشام رجل آخر يشارك مُحَمَّد بن سعيد المصلوب في اسمه واسم أبيه وجده، يلتبس أحدهما بالآخر، وهو مُحَمَّد بن سعيد بن حسان العنسي من أهل حمص، ولم يذكره البخاري في (تاريخه)، وأنا أسوق حديثه ليعرف"(٦٢).

- المطلب الثاني : ضابط مهم لتحقيق تعيين المهمل :

على الباحث أن يراعيه قبل سلوك طرق تعيين المهمل، وإلا حرم الاهتداء لاسم الراوي المهمل وظنه مجهولاً، وذلك في وقوع التصحيف أو التحريف في بعض الأسانيد: فربما تصحف الاسم في المطبوع وربما في المخطوط فلا يُهتدى إليه، وقد وجد هذا كثيراً ونبه الحفاظ على بعض، ومن أمثلته :

١- ما ذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمة (جبير بن أيوب)، فقال: "ذكره أبو زرعة في الضعفاء، نقله النباتي والبرذعي وغيره، وما أحسبه إلا تصحف بجرير بن أيوب، وهو واه، ويشهد لذلك بأن جريراً ما له ذكر في رواية البرذعي عن أبي زرعة"(٦٣).

---

(٦٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٩٤-٤٠٠).
(٦٣) ميزان الاعتدال (١/٣٨٩)، وانظر: كتاب الضعفاء لأبي زرعة (٢/٦٠٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٢- ومثله ما ذكره ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" تسمية جماعة من الرواة ممن يسرقون الحديث، فذكر منهم: "عبد الله بن شبرمة"(٦٤)، فقال برهان الدين البقاعي: "لم أر له ذكرًا مع الفحص عنه، وأظنه عبد الله بن شبيب الربعي، تصحف على بعض النقلة، وكنيته: أبو سعيد"(٦٥).

* لذلك لابد من الرجوع أولاً إلى المصادر المحققة تحقيقاً علمياً مع مراجعة عدة نسخ مخطوطة أو مطبوعة للكتاب إذا توفرت، مع النظر في طرق الإسناد في المصادر الأخرى(٦٦).

(٦٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٠٥/٢).

(٦٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية(٥٧١/١).

(٦٦) سيأتي المزيد من أمثلة التصحيف والتحريف في المهمل في المطلب الثاني والثالث والرابع من المبحث الرابع: (صياغة تعيين المهمل وضوابطه)، فانظر : (ص:٤٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* المبحث الثالث : طرق تعيين المهمل ومصادرها ، وفيه مطلبان :

حيث إن بعض الرواة يرد في الإسناد أحياناً بذكر الاسم الأول مهملاً، أو بذكره بلقبه أو بكنيته أو بنسبته، أو يذكر باسمه واسم أبيه ويكون هناك من يشاركه في نفس الاسم واسم الأب وهو "المتفق والمفترق"، أو يتشابه معه بالاسم واسم الأب لكن يختلف عنه بالنسبة، فلا بد قبل الحكم على الإسناد من معرفة كل رواة الإسناد بذكر الأب فمن فوقه والكنية واللقب والنسبة التي عرف بها ووردت في رواياته ولو تعددت. وفائدة معرفة هذا المبحث – كما تقدم – تعيين الرواة المهملين وإزالة إلتباس راو براو آخر، وعكسه بتوهم الواحد اثنين إذا ذكر في موضع باسمه وأخرى بكنيته أو لقب، لذا فسنذكر الأساليب المتبعة لتعيين الرواة المهملين عموماً من طريقين، ثم نذكر أمثلة وتطبيقات لكل مطلب من مطالب الطريقين تزيل إشكال الإهمال :

– المطلب الأول : طرق تعيين المهمل ، وهي خمسة أنواع :

١– تعيين المهمل من خلال جمع طرق الحديث الأخرى ، وما في حكمها : فقد يرد ذكر الراوي مهملاً بذكر اسمه دون أبيه ونسبه أو بكنيته أو بلقبه، فإذا نظرنا في طرق الحديث الأخرى وجدناه مبيناً باسمه أبيه ونسبته أو أحدهما.

* **مثاله** : ما أخرجه أبو داود (١٣٦) من طريق: زيد بن الحباب، حدثنا عبد الرحمن بن ثوبان، حدثنا عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، بذكر وضوء النبي ﷺ، فالأعرج لقب لأحد الرواة لم يتبين اسمه لإهماله هنا، وفي الرواة جماعة يلقب بالأعرج، ثلاثة منهم يروون عن أبي هريرة ﷺ[٦٧]. لكن لما جمعنا طرق الحديث وجدنا عيسى الترمذي (٤٣) قد خرجه فقال: "عن عبد الرحمن بن هرمز – هو الأعرج — عن أبي هريرة". فورد في طريق الترمذي تسمية الأعرج الذي ورد ذكره مبهماً بلقبه عند أبي داود.

٢– تعيين المهمل بالنظر لشيوخه وتلاميذه : وذلك بالرجوع للكتب التي اعتنت بذكر شيوخ وتلاميذ الراوي، وبذلك نستطيع أن نعين الراوي المهمل.

---

(٦٧) انظر: نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر (٨٢/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* **مثاله (١)** : روى البخاري(٣٩٥)، قال: حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ». فالحميدي شيخ البخاري معروف مشهور هو عبد الله بن الزبير، وعمرو بن دينار التابعي معروف مشهور، ولكن الراوي المهمل هو سفيان، يحتمل أنه ابن عيينة ويحتمل أنه الثوري، فإذا أردنا أن نعينه ونميزه، رجعنا أولاً إلى ترجمة عمرو بن دينار في "تهذيب الكمال"، فنجد أنه في تلاميذه سفيان بن عيينة، أو نذهب لترجمة الحميدي، فنجد أن في شيوخه – كذلك – سفيان بن عيينة ليس هناك سفيان غيره(٦٨)، حين ذلك تبين لنا تعيين المهمل من خلال النظر في الشيوخ والتلاميذ.

* **مثاله (٢)** : روى مسلم (٢٧٣) من طريق: الأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ، قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا». الأعمش مشهور معروف، فلو رجعنا لما ألِّفَ أو بوّب لألقاب الرواة لعرفنا أنه سليمان بن مِهْرَانَ(٦٩)، وحذيفة هو الصحابي الجليل ﷺ، وشقيق مهملٌ، لوجود جماعة من التابعين بهذا الاسم(٧٠)، فلو أردنا تعيينه فيمكننا الرجوع لترجمة حذيفة بن اليمان ثم النظر في الرواة عنه ممن يسمى شقيقاً، فنجد أن المزي في "تهذيب الكمال" لم يذكر في الرواة عن حذيفة ﷺ في هذا الاسم غير شقيق بن سلمة الأسدي أبي وائل، وهو المراد عند الإهمال غالباً لشهرته وغيره يقيد باسم أبيه، وللتأكد من ذلك نذهب لترجمة سليمان بن مِهْرَانَ الأعمش، فنجد أن في شيوخه نفس الراوي، وبذلك حددنا المهمل عن طريق الشيوخ والتلاميذ(٧١).

٣– تعيين المهمل بالنظر لمن خرّج له : وذلك بالرجوع لكتب التراجم التي تعتني بذكر مواطن روايته عن شيوخه وتلاميذه(٧٢).

---

(٦٨) تهذيب الكمال (٥١٢/١٤)، (٨/٢٢).
(٦٩) انظر : تقريب التهذيب (ص:٧١٧).
(٧٠) انظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧٢/٤).
(٧١) تهذيب الكمال (٤٩٧/٥)، (٧٨/١٢).
(٧٢) قلما وجد كتاب في تراجم رواة الحديث إلا ويذكر للراوي بعض الشيوخ والتلاميذ، ولكن من أهم هذه الكتب : كتاب "التأريخ الكبير" للبخاري"، وهو مهم في إثبات السماع أو نفيه، ثم كتاب الجرح التعديل" لابن أبي حاتم، ثم أخذت الكتب المتأخرة تتوسع بذلك؛ كمثل كتاب

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

* **مثاله** : الحديث الذي يرويه مسلم (١٣٨٧) من طريق (عُبَيْد الله بْن مُوسَى، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَرَّاظِ). فأسامة بن زيد هنا مهمل؛ لأنه يحتمل أنه: العدوي، أو: الليثي، وكلاهما من طبقة واحدة، لكن لو رجعنا لترجمة كلٍ منهما في كتاب "تهذيب الكمال" فسنتبينه :

أولاً : في ترجمة أسامة بن زيد الليثي: قال المزي في سياق تلاميذه: "روى عنه : أنس بن عياض الليثي (ق)، وأيوب ابن سويد الرملي ... **وعبيد الله بن موسى العبسي** (م)". وقال في سياق شيوخه: "روى عن: أبان بن صالح (د) ... **ودينار أبي عبد الله الْقَرَّاظُ** (م)". فذكر عبيد الله في الرواة عنه، والْقَرَّاظُ في شيوخه عند مسلم في "الصحيح" برمزه (م).

ثانياً : في ترجمة أسامة بن زيد العدوي: قال في سياق تلاميذه: "روى عنه: إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وأصبغ بن الفرج المصري، وزيد بن الحباب الْعُكْلِيُّ، وسعيد بن الحكم ابن أبي مريم، وأبو عبيدة عافية بن أيوب المصري، وعبد الله بن المبارك (ق)، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، ومُحَمَّد بن الحسن بن زبالة المخزومي، ومُحَمَّد بن عمر الواقدي، ومطرف بن عبد الله المدني، ويحيى بن يمان". وقال كذلك في سياق شيوخه: "روى عن: أبيه زيد بن أسلم (ق)، وسالم بن عبد الله بن عمر، وصفوان بن سليم، وعطاء ابن أبي مسلم الخراساني، والقاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق، ونافع مولى ابن عمر ، ونافع مولى بني أسد بن عبد العزى"(٧٣). فلم يذكر عبيد الله في الرواة عنه، ولا في شيوخه الْقَرَّاظُ، بل لم يذكر له رواية إلا عند ابن ماجه برمزه (ق). فتعين أنه الليثي الأول.

٤- تعيين المهمل بالنظر لطبقته : وهذه الطريقة لا تفيد إلا إذا كان الراويان المهملان في طبقتين مختلفتين، فنستفيد من كتب الطبقات التي رتبت على طبقة الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباعهم، ثم تبع الأتباع، وهكذا. فإذا وجدنا راويين يشتركان في الاسم، وأحدهما يروي عن صحابي، والآخر يروي عن أتباع التابعين، ثم وجدناه في الإسناد موضوع الدراسة يروي عن الصحابة، تعين أنه الذي من طبقة التابعين، فإن كان شيخه في الإسناد هو الذي يروي عن الصحابة، فهو من طبقة أتباع

"تأريخ بغداد" للخطيب البغدادي، وكتاب "تأريخ دمشق" لابن عساكر الدمشقي"، حتى جاء الحافظ المزي فحاول في كتابه "تهذيب الكمال" أن يجمع أكبر عدد من الشيوخ والتلاميذ، وزاد إبداعاً بوضع رمز للكتاب الذي روى الراوي فيه عن شيخه أو تلميذه. وفي زمننا يستطيع الباحث أن يزيد على ذلك عن طريق الموسوعات الحديثة؛ كموسوعة "حرف"، والموسوعة الشاملة.

(٧٣) تهذيب الكمال (٣٣٤/٢)، (٣٤٧/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

التابعين، فإذا اتفقا في الطبقة لزم الرجوع لما سبق من النظر للشيوخ والتلاميذ. وهنا يمكننا أن نستعين بكتب "المتفق والمفترق"، وهي الكتب التي تميز الرواة المتفقين في الاسم والمختلفين الطبقة :

* **مثاله (١)**: روى عبد الله بن أحمد في كتاب "السنة" (٥٦١)[٧٤] ، من طريق : مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: «كَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ فِي أَلْفِ مَقَامٍ ...». فعطاء بن مسلم هنا مهمل، ولدينا اثنان كلٌ منهما يسمى عطاء بن مسلم، أحدهما (الحلبي الخفاف)، والثاني: (القاصّ الصّنعاني)، فنظرنا في طبقة كلٍ منهما لتحديد المهمل، فإذا الخفاف وضعه الحافظ ابن حجر في "الطبقة الثامنة"، وهي الطبقة الوسطى من أتباع التابعين؛ طبقة ابن عيينة[٧٥]. ويروي عن الأعمش، وهو من كبار أتباع التابعين، ممن عاصر بعضهم الصحابة ولم يثبت لهم لقاء[٧٦]. وأما الصنعاني هنا فشيخ قديم يروي عن وهب بن منبه الصنعانيّ، ووهب عند الحافظ ابن حجر من "الطبقة الثالثة"، وهي الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين، وليس في شيوخ الخفاف – الذين ذكرهم الحافظ المزي في كتاب "تهذيب الكمال"[٧٧] – أحد من "الطبقة الثالثة" التي هي طبقة وهب بن منبه، فتبين أن عطاء بن مسلم هنا هو الصنعاني القاصّ لا الخفاف. لذا لما خلط البخاري بينهما فذكر الخفاف ثم قال: "ويقَالَ أيضًا: عطاء بْن مُسْلِم القاص الصَّنَعَانِيّ، ولا أعرفه"[٧٨]. فتعقبه الخطيب، فقال: "بينهما فرق واضح، أما الصنعاني فقديم سمع وهب بن منبه، وروى عنه مُحَمَّد بن عمرو بن مقسم الصنعاني؛ شيخ حدث عنه علي بن المديني ... وأما عطاء بن مسلم الحلبي، فمتأخر أدرك علي بن المديني زمانه، وروى عنه أقرانه"[٧٩]. فتبين من علم الطبقات تعيين المهمل في الرواية.

---

(٧٤) وهو في : حلية الأولياء لأبي نعيم (٥٠/٤)، والثقات لابن حبان (٥١/٩).
(٧٥) تقريب التهذيب (ص:٣٩٢).
(٧٦) تقريب التهذيب (ص:٢٥٤)، تهذيب الكمال (١٠٥/٢٠).
(٧٧) تهذيب الكمال (١٠٥/٢٠).
(٧٨) التاريخ الكبير (٤٧٦/٦).
(٧٩) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٠٠/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* **مثال (٢)** : روى مسلم (١٣٨٧) من طريق: أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْقَرَّاظِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ وَسَعْدٍ مرفوعاً: «اللهُمَّ بَارِكْ لأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُدِّهِمْ». فأسامة بن زيد هنا ممن يروي عن التابعين، وهم طبقة أتباع التابعين، ووجدنا ستة كلهم يسمى (أسامة بن زيد)[٨٠]، لكننا سنستبعد الصحابي الجليل أسامة بن زيد الكلبي ﷺ لأنه من طبقة الصحابة، واثنان معه؛ لأنهما لا يرويان عن التابعين، فبقي عندنا ثلاثة ممن يروي عن طبقة التابعين، هم : (التّنوخي ، والليثي ، والعدوي). وهنا يقف علم الطبقات في المهملين إذا كانوا من طبقة واحدة عن التعيين ، لكننا نستطيع الوصول للراوي المهمل بطرق الشيوخ والتلاميذ أو الكتب التي تروي لهم، لذا فسنستبعد التّنوخي لأنه ليس له رواية في الكتب الستة، ويبقى اثنان ممن يسمى بهذا الاسم ممن له رواية في الكتب الستة، فالأول: أسامة بن زيد العدوي، والثاني: أسامة بن زيد الليثي، وكلاهما من الطبقة السابعة عند ابن حجر في "التقريب"[٨١]، وهي طبقة كبار أتباع التابعين. فإذا رجعنا لترجمتهما في كتاب "تهذيب الكمال" بذكر الشيوخ والتلاميذ ومن خرج له من أصحاب الكتب، وجدنا المزي قال في ترجمة الليثي في سياق شيوخه: "ودينار أبي عبد الله الْقَرَّاظُ (م)"، بينما لم يذكر الْقَرَّاظُ في شيوخ العدوي، وبين أنه ليس له رواية في الكتب الستة إلا عند ابن ماجه، فقال في ترجمة العدوي: "روى عن : أبيه زيد بن أسلم (ق)". فأمكننا معرفة أنه الليثي بطريقين: أحدها: أن الذي ذكر في شيوخه الْقَرَّاظُ هو الليثي لا العدوي. الثاني: أن الليثي هو الذي له رواية عند مسلم، وأما العدوي فليس له رواية إلا عند ابن ماجه[٨٢].

٥– **تعيين المهمل بالنظر في القرائن**: وهذه الطريقة تفيد إذا تساوى الراويان في الاسم، والطبقة، والشيوخ وغيرها، فتكون القرائن مرجحة لأحدهما، ونمثل من ذلك بثلاث حالات:

---

(٨٠) انظر: المتفق والمفترق للخطيب (١٤٩/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٠٧/١).
(٨١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٩٨).
(٨٢) تهذيب الكمال (٣٣٤/٢)، (٣٤٧/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

***الأولى : قرينة الاختصاص بالراوي المهمل** : فإذا كان الراويان كلاهما من طبقة واحدة، ويشتركان في طائفة من الشيوخ والتلاميذ، فبمعرفتنا للرواة المختصين بأحدهما دون الآخر يترجح المهمل، قال الحافظ ابن حجر : "وإن روى عن اثنين متفقي الاسم، ولم يتميزا، فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل"(٨٣).

* **مثاله (١)** : روى أحمد (١٠٣٦٠): عن بَهْز بْنِ أَسَدْ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، فذكر حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمَلائِكَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَأْتُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلِهِمْ». فحماد هنا مهمل، وعندنا هنا في {باب المهمل} حمادان: حماد بن زيد وحماد بن سلمة، كلاهما اشتركا في الطبقة، وكذلك اشتركا في طائفة من الشيوخ والتلاميذ، لكن باستعمال القاعدة المتقدمة، وهي تمييز المهمل بشيخه المختص به، نتبين أنه حماد بن سلمة، لاختصاص بهز به وقدمه، لذا لما ذكر الحافظ الذهبي اشتراك الحمادين بالشيوخ والتلاميذ، قال: "والحفاظ المختصون بالإكثار، وبالرواية عن حماد بن سلمة: بهز بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن الأشيب، وعمر بن عاصم ... إذا روى رجل ممن لقيهما، فقال: (حدثنا حماد)، وسكت ، نظرت في شيخ حماد من هو؟ فإن رأيته من شيوخهما على الاشتراك، ترددت، وإن رأيته من شيوخ أحدهما على الاختصاص والتفرد، عرفته بشيوخه المختصين به"(٨٤).

* **مثال (٢)**: روى البخاري (٤١٠٤) من طريق: شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ ﷺ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُلُ التُّرَابَ يَوْمَ الخَنْدَقِ..». وأبو إسحاق مهمل، وفي شيوخ شعبة بن الحجاج أربعة كلهم كنيته أبو إسحاق: عمرو بن عبدالله السَّبِيْعي، وسليمان بن فيروز الشيباني، وإسماعيل بن رجاء الزبيدي، وإبراهيم بن مسلم الْهُجَرِيُّ(٨٥). لكننا نستظهر أنه أبو إسحاق السَّبيعي؛ لقاعدة الاختصاص في المهمل، فشعبة إذا أطلق كنية أبي إسحاق دون اسم أو نسب فهو يريد السَّبِيعي لاختصاصه به، قال الحاكم: "وينبغي لصاحب الحديث أن يَعرف الغالب على روايات كلٍّ منهم فيتميَّز حديث هذا من

---

(٨٣) في نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر (ص:١٢١).

(٨٤) سير أعلام النبلاء (٤٦٥/٧). وكان قال قبلها: "اشترك الحمادان في الرواية عن كثير من المشايخ، وروى عنهما جميعاً جماعة من المحدثين، فربما روى الرجل منهم عن حماد لم ينسبه، فلا يعرف أي الحمادين هو إلا بقرينة ، فإن عري السند من القرائن - وذلك قليل - لم نقطع بأنه ابن زيد، ولا أنه ابن سلمة بل نتردد، أو نقدره ابن سلمة، ونقول: هذا الحديث على شرط مسلم، إذ مسلم قد احتج بهما جميعاً".

(٨٥) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٤٨٠/١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ذلك، والسبيل إلى معرفته: أن الثّوري وشعبة إذا رويا عن أبي إسحاق السبيعي لا يزيدان على أبي إسحاق فقط ... وإذا رويا عن أبي إسحاق الشيباني فإنهما يذكران الشيباني في أكثر الروايات، وربما لم يسميا ... ، وأما الزبيدي فإنهما في أكثر الروايات يسمّيانه ولا يُكنيانه، إنما يقولان: إسماعيل بن رجاء"(٨٦).

وقال ابن حجر في "مقدمة الفتح"، في {الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها}: "شعبة عن أبي إسحاق ، هو السبيعي"(٨٧).

***الثانية : قرينة النظر في طريقة تحديث الراوي المهمل** : وذلك ما إذا كان من عادة راوٍ أن لا يستخدم صيغة معينة من صيغ التحديث، فجاء في رواية مشتبهاً مع آخر من طبقته ويشترك معه بالشيوخ والتلاميذ، فوجدنا المشتبه صرح بهذه الصيغة، فالقرينة تبعد الذي لا يستخدم هذه الصيغة.

* **مثاله (١)** : روى أحمد (٢٦٣٦): عن عَفَّان بن مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ...». فحماد هنا مهمل، يحتمل أنه حماد بن زيد ويحتمل أنه حماد بن سلمة، إذ كما تقدم هما من طبقة واحدة، ويشتركان في الشيوخ والتلاميذ، وهنا يشتركان في رواية عفان عنهما، وكلاهما يروي عن ثابت، لكن يترجح هنا أنه حماد بن سلمة بقرينتين :

الأولى : أن حماد بن سلمة يقول في غالب حديثه: (أخبرنا)، ولا يكاد يقول: (حدثنا)، بخلاف قرينه حماد بن زيد الذي لا يكاد يقول: (أخبرنا)(٨٨)، فإذا جاءت رواية لحماد مهملاً، وكانت صيغة التحديث: (أخبرنا)، ولم نقف على مرجح واضح، فترجح القرينة هنا أنه حماد بن سلمة؛ لأنَّه هو الذي يستعملها دون حماد بن زيد – غالباً – كما هو الحال هنا. ولذا ذكر الخطيب البغدادي جماعة من الرواة منهم حماد بن سلمة، فقال عنهم: "يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه: (أخبرنا)، ولا يكادون يقولون: (حدثنا)(٨٩).

---

(٨٦) معرفة علوم الحديث (ص:٢٣٠).

(٨٧) فتح الباري (١/٢٩٠)

(٨٨) لم أقف في الكتب الستة على استعمال حماد بن زيد للفظ (أخبرنا) إلا على ثلاثة أسانيد: إحداها في البخاري (٢٥٠٥)، والآخران عند ابن ماجه (٢٨٧٣)، (٩٨٥) ، مع قيام احتمال تصرف الرواة عنه فيها.

(٨٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٥٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الثانية : قول الذهبي: "عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه، وربما روى عن حماد بن سلمة فلا ينسبه"(٩٠).
قلت: كما هي القرينة هنا.

* **مثال (٢)** : روى البخاري (٣٤٤٨) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. فذكر حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلاً»، وإسحاق هذا مهمل، لكن قال الحافظ ابن حجر: "إسحاق هو ابن إبراهيم، المعروف بابن راهويه، وإنما جزمت بذلك مع تجويز أبي علي الجيّاني أن يكون هو أو إسحاق بن منصور؛ لتعبيره بقوله: (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم)؛ لأنّ هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه، كما عُرف بالاستقراء من عادته أنه : لا يقول إلاَّ: (أخبرنا)، لا يقول: (حدثنا)، وقد أخرج أبو نعيم –في المستخرج – هذا الحديث : من مسند إسحاق بن راهويه، وقال: أخرجه البخاري عن إسحاق"(٩١).

***الثالثة : قرينة النظر في بلد من روى عنه:** فنعين المهمل ببلديه الراوي عنه، وقد نصوا على ذلك في كتب علوم الحديث، قال الحافظ ابن كثير في فوائد (معرفة أوطان الرواة وبلدانهم): "منها : معرفة شيخ الراوي فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالباً، وهذا مهم جليل(٩٢).

* **مثاله** : الراويان أشعث بن سَوّار الكوفي، وأشعث بن عبد الملك البصري، من طبقة واحدة، فإذا روى (يزيد بن زريع، عن أشعث)، فيتعين أنه ابن عبد الملك؛ لأن يزيداً بصري، وإذا روى (شَرِيْك النخعي، عن أشعث)، فيتعين أنه ابن سوّار؛ لأن شَرِيْكاً كوفي. قال الحافظ الرامهرمزي: "أشعث بن عبد الملك، وأشعث بن سوار، روى عن ابن سوار الكوفيون: شريك، وأبو الأحوص، وطبقتهما. روى عن ابن عبد الملك البصريون: يزيد بن زريع، ومعاذ، وخالد بن الحارث"(٩٣).

---

(٩٠) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٥).
(٩١) فتح الباري (٤٩١/٦).
(٩٢) اختصار علوم الحديث (ص:٢٤٨).
(٩٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص:٢٨١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

– المطلب الثاني : مصادر تعيين المهمل، وهي تسعة أنواع :

١ – تعيين المهمل عن طريق كتب "الأطراف" :

* **مثاله** : روى البخاري (١١٨٩)، قال : حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ رفعه "لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ ..."، فعلي وسفيان وسعيد مهملون، لكن إذا رجعنا للحديث المذكور في "تحفة الأشراف" للمزي، واستعرضنا الرواة الذين يروون عن أبي هريرة ممن يسمى سعيداً، وجدناه ذكر الحديث في حديث (سعيد بن المسيب عن أبي هريرة)، بل وجدناه رتب الرواة عن سعيد بن المسيب فذكر الحديث في (مسند سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ)، ثم ساق طرقه فقال : "١٣١٣٠ - [خ م د س] حديث "لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ..." الحديث. (خ) في آخر الصلاة (٥١٥: ١) عن علي بن عبد الله. (م) في الحج (٩٥: ١) عن عمرو الناقد، وزهير بن حرب. (د) فيه (المناسك ٩٦) عن مسدد. (س) في الصلاة (١٣١) عن مُحَمَّد بن منصور المكي، خمستهم عنه به"[٩٤]. فتبين لنا عن طريق كتاب "الأطراف" أسماء المهملين ، فالأول: علي بن المديني، والثاني: سفيان بن عيينة، والثالث : سعيد بن المسيب.

٢ – تعيين المهمل عن طريق كتب "المستخرجات" :

* **مثاله (١)** : روى البخاري (٦٢٤) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ المُزَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاَةٌ، ثَلاَثًا لِمَنْ شَاءَ». فالواسطي هنا من مهملٌ، لأن في شيوخ البخاري بهذا الاسم والنسبة اثنين: ابن شاهين، وابن وهب، لذا قال الحافظ ابن حجر: "قوله : (حدثنا إسحاق الواسطي): هو ابن شاهين، ويحتمل أن يكون هو الذي عناه الدمياطي، ونقلناه عنه في الذي مضى، لكني رأيته كما نقلته أولاً بخط القطب الحلبي: وقد روى البخاري، عن إسحاق بن وهب العلاف، وهو واسطي أيضاً، لكن ليست له رواية عن خالد وهو بن عبد الله الطحان، والجريري سعيد بن إياس – وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة –، ووقع مسمى : في رواية (وهب بن بقية، عن خالد) عند الإسماعيلي، وهي إحدى فوائد المستخرجات"[٩٥].

---

(٩٤) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٠/١٤).

(٩٥) فتح الباري (٢/١٠٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* **مثال (٢)** : روى البخاري (٥٤٢): من طريق خَالِد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي غَالِبٌ القَطَّانُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ المُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ، فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الحَرِّ». فخالد بن عبد الرحمن مهملٌ؛ لأنه يسمى بهذا الاسم عدة أشخاص اتفقوا بالاسم واسم الأب والطبقة، وهم: السلمي أبو أمية، والعبدي أبو الهيثم، والخراساني أبو الهيثم، والمخزومي المكي[٩٦]، إلا إن الحافظ ابن حجر، قال: "قوله: (أخبرنا خالد بن عبد الرحمن)، كذا وقع هنا مهملاً، وهو السلمي، واسم جده بكير، وثبت الأمران في (مستخرج الإسماعيلي)، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد، وفي طبقته: خالد بن عبد الرحمن الخراساني؛ نزيل دمشق، وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبدي، ولم يخرج لهما البخاري شيئاً"[٩٧].

فاستدل على تعيين خالد بن عبد الرحمن بنسبته عند الإسماعيلي في "مستخرجه"، وبكون الآخرين ليسوا من رجال البخاري.

٣ – معرفة المهمل عن طريق "شروح الكتب" : فمثلاً يروي البخاري (عن مُحَمَّد بن يوسف، عن سفيان)، والراويان مهملان، فـ (سفيان) يحتمل أنه الثوري، ويحتمل أنه ابن عيينة، و(مُحَمَّد بن يوسف) يحتمل أنه البيكندي، ويحتمل أنه الفريابي، وكلاهما يرويان عن السفيانين، فإذا جاء في البخاري رجعنا – على سبيل المثال – لشرح القسطلاني المسمى "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري" لنكشف عن هذه المعضلة المركبة :

* **مثاله (١)** : روى البخاري (٧٦١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عنِ خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ سئل: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: «بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ». قال القسطلاني: "قال: (حدّثنا مُحَمَّد بن يوسف) البيكندي، بكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح الكاف وسكون النون، (قال: حدّثنا سفيان) بن عيينة، (عن الأعمش) سليمان بن مِهْرَانَ، (عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر) عبد الله بن سخبرة ..."[٩٨].

---

(٩٦) انظر : تقريب التهذيب (ص:١٨٩)
(٩٧) فتح الباري (٢/٢٣).
(٩٨) إرشاد الساري (٢/٨٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* **مثال (٢)**: قال البخاري (٦٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا». قال القسطلاني – مبيناً قاعدة في الاسم الأول في صحيح البخاري –: "قال : (حدّثنا مُحَمَّد بن يوسف) بن واقد الفريابي الضبي، المتوفى في ربيع الأوّل سنة اثنتي عشرة ومائتين، وليس هو مُحَمَّد بن يوسف البيكندي؛ لأنه إذا أطلق في هذا الكتاب مُحَمَّد بن يوسف تعين الأوّل. (قال : أخبرنا)، وفي رواية ابن عساكر والأصيلي: حدّثنا (سفيان) الثوري"(٩٩).

٤– تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "المهمل" : فإذا وجدنا مهملاً لم يذكر ما يميزه باسم أبيه أو نسبته، وشاركه غيره باسمه وطبقته، فإننا نرجع لكتب اعتنت بتعيين المهمل، وهي على نوعين:

أ– كتب خاصة بالمهمل : ككتاب "تقيّيد المهمل و تمّيز المشكل " للجياني، فقد ذكر شيوخاً للبخاري أهملهم في "صحيحه"، يقول مثلاً : (حدثنا مُحَمَّد)، فيرتب هؤلاء الشيوخ المهملين على حروف المعجم ويبين أسماءهم، وذكر كذلك أنه استفاد مما كتبه من قبله، كالحاكم ، والكلاباذي، وابن السكن، وغيرهم، ممن تعرّض لتعيين المهملين في "صحيح البخاري"(١٠٠).

* **مثال** : قال البخاري (٣٠٩): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. فذكر حديث عَائِشَةَ ﵂: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهْيَ مُسْتَحَاضَةٌ»، فأهمل البخاري شيخه، فرجعنا إلى الجياني في "تقييد المهمل" فوجدناه عقد باباً لمن ذكر في [باب الحيض]، واسمه إسحاق، ثم ساق جميع روايته المهملة في كتاب المغازي، والتفسير، والمرضى، والأدب، والتعبير، ثم قال: "(حدثنا إسحاق، نا خالد)، فإسحاق في هذه المواضع كلها هو إسحاق بن شاهين الواسطي أبو بشر"، ثم ساق من سماه من المحدثين قبله ممن اطلع على كتبهم(١٠١).

ب – أبواب وفصول المهمل في كتب التراجم : التي يكون اسم الروي فيها مهملاً، ولكن يذكر معه اسم أبيه، أو أمه، أو أخيه، أو عمه، فيقال: ابن فلان، أو ابن أم فلان، أو ابن أخي فلان ونحوه، فنرجع للفصول والأبواب المعقودة لها في كتب التراجم العامة، مثل تراجم رواة الكتب الستة، ككتاب "تهذيب الكمال" للمزي، وكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ

---

(٩٩) إرشاد الساري (١٦٨/١).
(١٠٠) تقييد المهمل وتمييز المشكل (ص:٣).
(١٠١) تقييد المهمل وتمييز المشكل (ص:٩٦١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ابن حجر، واختصاره "تقريب التهذيب"، أو كتاب "تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأئمة الأربعة" أيضاً لابن حجر، الذي ذكر فيه مهملات "مسانيد" أبي حنيفة والشافعي وأحمد، و"موطأ" مالك. فعلى سبيل المثال عقد الحافظ ابن حجر في كتاب "تقريب التهذيب" باباً سماه: {باب: من نسب إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك}، ثم قال: {فصل: فيمن قيل فيه ابن أخي فلان}، ثم قال: {فصل: فيمن قيل فيه ابن أم فلان}(١٠٢). وعقد كذلك في كتاب "تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأئمة لأربعة" باباً، فقال: {فصل: فيمن أبهم ولكن ذكر اسم أبيه}، ثم: {فصل: فيمن أبهم ولكن ذكر نسبه}(١٠٣).

* **مثاله** : روى مسلم (١٤٦٨) من طريق: يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رفعه: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلَعِ»، فوجدنا أن ابن أخي الزهري مهمل، لكنه بيّن عمه، وهو الإمام المشهور مُحَمَّد بن مسلم الزهري، فلمعرفة اسم المهمل نرجع إلى كتاب "تقريب التهذيب" في {فصل: فيمن قيل فيه: ابن أخي فلان}، فنجد الحافظ قال عنه: "ابن أخي الزهري، هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم"(١٠٤).

٥- تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الكنى" : وهذا فيما إذا ورد في إسناد بكنيته مهملاً، ويشاركه غيره بهذه الكنية والشيوخ والطبقة، فإن هذا مشكل من وجهين: أحدها أننا لا نعلم اسمه، الثاني: أنه قد يشتبه بمن وافقه بكنيته وطبقته وربما كان الآخر ضعيفاً، فيقع في الوهم، ولأنه لا بد من معرفة كنى الرواة فقد اعتنى المحدثون بهذا الباب عناية بالغة، فلمعرفة المهمل من الكنى نرجع إلى ما يختص بكنى الرواة، وهي على نوعين من المصادر :

أ- تعيين المهمل بالرجوع لكتب "الكنى" المستقلة : التي صنفها علماء الحديث، ككتاب "الكنى" للإمام أحمد، وآخر لمسلم، وكذا للدولابي، ولأبي أحمد الحاكم الكبير، ولابن عبد البر، وغيرهم، ومن أوسعها كتاب "المقتنى في سرد الكنى" للذهبي، فهم يرتبون الكنى فيها على حسب حروف المعجم للاسم الذي يلي ذكر "الأب"، وينبغي أن يعتنى بالكتب التي تسند أحاديث المكنى، فهي أكثر فائدة ككتاب "الكنى للدولابي"، و"الكنى" لأبي أحمد الحاكم الكبير.

* **مثاله (١)** : روى البيهقي في "شعب الإيمان"(٧٦٠٠) من طريق: يونس بن أبي إسحاق، عن أبي البختري، عن ابن عمر ﷺ، قال: "مَنِ اتَّقَى رَبَّهُ ، وَوَصَلَ رَحِمَهُ نُسِئَ لَهُ فِي عُمُرِهِ". فأبو البختري كنية لجماعة كثير من الرواة، لكن يدخل في

(١٠٢) تقريب التهذيب (ص:٦٨٦،٧٠٤).
(١٠٣) تعجيل المنفعة (٢/٥٦٨،٥٨٧).
(١٠٤) تقريب التهذيب (ص:٧٠٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

المهمل رجلان منهم في طبقة التابعين، كلاهما يروي عن ابن عمر ﷺ، أحدهما: أبو البختري سعيد بن فيروز الطائي صاحب علي ﷺ، والثاني: أبو البختري مَغْراء العبدي[١٠٥]. ولم يتميزا هنا، لكن إذا رجعنا لكتاب الحافظ الدولابي في كتابه "الأسماء والكنى" وجدناه ذكره بحديثه هذا، فقال: "من كنيته أبو البختري: أبو البختري سعيد بن فيروز، وأبو البختري مغراء، روى عنه: يونس بن أبي إسحاق"، ثم أسند حديثه هذا من طريق آخر بتسمية أبي البختري مَغْراء، ثم قال: "قال يحيى: مغراء هذا كنيته أبو البختري، وليس هو أبا البختري الطائي صاحب علي بن أبي طالب، هذا رجل آخر"[١٠٦]. فتبين لنا من خلال كتب "الكنى" تمييز المهمل في الإسناد، ممن كني بأبي البختري، وأنه – هنا – هو مَغراء العبدي ، وليس هو أبا البختري سعيد بن فيروز، الذي يتبادر للذهن لشهرته في كتب السنة.

ب – تعيين المهمل بالرجوع لأبواب وفصول الكنى في كتب التراجم : كذلك إذا ورد في إسناد بكنيته مهملاً، ويشاركه غيره بهذه الكنية والشيوخ والطبقة، فنرجع لمثل كتب تراجم رواة الكتب الستة وملحقاتها، ككتاب الحافظ المزي "تهذيب الكمال"، وكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، واختصاره "تقريب التهذيب"، أو كنى "مسانيد" أبي حنيفة والشافعي وأحمد، و"موطأ" مالك في "تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأئمة الأربعة" للحافظ ابن حجر، ولا يكاد يخلو كتابٌ للتراجم إلا وفيه فصلٌ خاص بالكنى، حتى في كتب المتقدمة كمثل "التأريخ الكبير" للبخاري، و"الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وبعدها "تاريخ بغداد" للخطيب، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر.

* **مثاله** : روى أبو عيسى الترمذي (١٩٣) من طريق: خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ رفعه: «أُمِرَ بِلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ»، فأبو قلابة مهمل، وهناك جماعة ممن يكنى بذلك، منهم: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي، وأبو قلابة عبد الملك الرقاشي، وأبو قلابة شيبة القيسي، فلمعرفة اسم أبي قلابة المهمل في هذا الحديث، فنرجع إلى كتاب "تهذيب الكمال" للمزي في حرف القاف في "فصل الكنى"، فسنجد قال: "أبو قلابة بن زيد الجرمي. روى عن: أنس بن مالك (ع)، وغيره. روى عنه: خالد الحذاء (ع)، وغيره. روى له الجماعة. وقد تقدم في الأسماء"[١٠٧]، فنرجع لترجمته في باب الأسماء.

---

(١٠٥) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٢/١١)، (٣٤٨/٢٨).
(١٠٦) الكنى والأسماء للدولابي (٣٨٦/١).
(١٠٧) تهذيب الكمال للمزي (٢٠٣/٣٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

بينما لو ورد ما روى أبو نعيم في "دلائل النبوة" (٣٠٥) من طريق: أَبِي قِلابَةَ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قال: «حَنَّ جِذْعُ النَّخْلَةِ الَّتِي كَانَ يَقُومُ عَلَيْهَا حَنِينَ النَّاقَةِ»، فأبو قلابة هنا مهمل، وهو متأخر عن الذي قبله الذي يروي عن الصحابة[١٠٨]؛ فهو يروي عن أتباع التابعين، ولم نجد من ترجم له من المتقدمين: لا البخاري في "التأريخ الكبير"، ولا ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، ولا ابن حبان في "ثقاته"، ولم نجده عند المتأخرين: لا المزي في "تهذيب الكمال" وما بني عليه، ولا في كتاب "التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة" للحسيني، ولا في "التكميل في الجرح والتعديل" لابن كثير، ولا في "ميزان الاعتدال" للذهبي، فلما رجعنا لكتب "الكنى"، وجدناه في "الكنى والأسماء" للدولابي، حيث بوب على من كنيته أبو قلابة، فقال: "من كنيته أبو قلابة: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي. وأبو قلابة شيبة القيسي، عن سعيد الجريري"، ثم أسند له حديثاً آخر من طريق: العلاء بن سلمة، قال: حدثنا أبو قلابة شيبة القيسي، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله ﷺ، فذكر حديث: «يَا بَنِي سَلِمَةَ دِيَارَكُمْ فَإِنَّمَا تُكْتَبُ آثَارُكُمْ»[١٠٩].

٦– **تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الألقاب"** : وهذا فيما إذا ورد في إسناد بلقبه، ويشاركه غيره بهذا اللقب والشيوخ والطبقة وربما يكون ضعيفاً، فإننا هنا لا نعلم اسمه، وربما كذلك وجدناه ورد باسمه في إسناد آخر فيُظن أنهما شخصان مختلفان، فلمعرفة المهمل من الألقاب نرجع إلى ما يختص بألقاب الرواة، وهي على نوعين :

أ – بالرجوع لكتب الألقاب : التي رتبت ألقاب الرواة على حروف المعجم، ثم تذكر أسماء أصحاب هذه الألقاب، ومن أهم الكتب في هذا الباب: "كشف النقاب" لابن الجوزي، و"مختصر الألقاب" لابن الفرضي، ومن أوسع الكتب في الألقاب كتاب: "نزهة الألباب في معرفة الألقاب" للحافظ ابن حجر، وهو كتاب لا يُستغنى عنه لجمعه ما كتب قبله، وهو يذكر رواة الأحاديث خاصة، وهو مختصرٌ لكتاب "الألقاب الكبير" للشيرازي.

---

(١٠٨) تهذيب الكمال للمزي (٥٤٢/١٤).

(١٠٩) الكنى والأسماء للدولابي (٩١٤/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

* **مثاله (١)** : روى البيهقي في شعب الإيمان (٧٣٤٦) من طريق: عمرو بن الحارث، عن الحذاء، عن أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهُمَّ لاَ تُدْرِكْنِي أَوْ لاَ أُدْرِكُ زَمَانَ قَوْمٍ لاَ يَتَّبِعُونَ الْعَلِيمَ، وَلا يَسْتَحْيُونَ مِنَ الْحَلِيمِ ...»[(١١٠)]. فالحذاء هنا مهمل؛ وفي طبقة التابعين اثنان كلاهما يلقب بالحذاء، الأول مشهور يتبادر للذهن، وهو: خالد بن مِهْرَانَ، أبو المنازل الحذاء[(١١١)]. والثاني مصري يسمى جميل بن سالم الحذاء، وكلاهما جاء في الأسانيد يرويان عن أبي هريرة ﷺ[(١١٢)]، فإذا أردنا أن نحدد المهمل في الحديث، نرجع إلى الكتب التي اعتنت بالمهمل والمتشابه من الألقاب، فسنجد أن الحافظ ابن ماكولا قال: "باب الحَذَّاء: أما الحذاء ؛ بذال معجمة مشددة وهو ممدود، فهو خالد بن مِهْرَانَ الحذاء، يكنى أبا المنازل، يروي عن أنس بن مالك وأبي قلابة وأنس بن سيرين وغيرهم، روى عنه شعبة والثوري وغيرهما. وجميل بن سالم الحذاء؛ مولى أسلم، - يكنى أبا عروة - ، مصري يحدث عن أبي هريرة، وسهل بن سعد، حدث عنه عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، والحديث معلول، قاله ابن يونس"[(١١٣)]. فتبين أن المهمل في هذا الحديث هو جميل الحذاء المصري؛ لأنه الذي يروي عن أبي هريرة ﷺ، ويروي عنه هذا الحديث عمرو بن مرة وابن لهيعة المصريان.

* **مثال (٢)**: روى البخاري من طريقِ أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَأْكُلُ المُسْلِمُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ». الأعرج هنا مهمل، فإذا أردنا تعيينه رجعنا - مثلاً - لكتاب "نزهة الألباب في الألقاب" للحافظ ابن حجر فيمن لقب بالأعرج، فسنجد الحافظ ذكر أربعة عشر راوياً كلهم يذكر بهذا اللقب، لكنه قال عند أول سردهم: "الأعرج: جماعة أشهرهم: عبد الرحمن بن هرمز - شيخ أبي الزناد-، وثابت بن عياض، وعبد

---

(١١٠) أعل أبو حاتم الحديث كما في علل الحديث (٥٥٨/٦)، فقال : هذا وهم، وهو من تخاليط ابن لهيعة؛ روى هذا الحديث عمرو بن الحارث عن جميل الحذاء؛ أنه بلغه: أن النبي ﷺ قال ...، وهو الصحيح". قلت: ابن لهيعة في إسناد أحمد (٢٢٨٧٩)، وصححه الحاكم (٨٥٥٧) من غير طريقه.

(١١١) انظر: تقريب التهذيب (ص:١٩١).

(١١٢) جاءت رواية خالد الحذاء عن أبي هريرة ﷺ في سنن الدارقطني (٤٠٩)، لكنه رجح أن الصحيح فيه من طريق عن خالد الحذاء، عن ابن سيرين مرسلاً.

(١١٣) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن مأكول (٤٠٧/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الرحمن بن سعد مولى الأسود بن سفيان، تابعيون رووا عن أبي هريرة"[١١٤]. فبين لنا الحافظ ابن حجر أن المهمل فيمن يلقب بالأعرج ثلاثة في طبقة التابعين، ثم بين لنا أن المهمل في هذا الحديث هو: عبد الرحمن بن هرمز؛ لأنه شيخ أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، والمعروف بالرواية عنه، وهو المراد دائماً عن إطلاق: (أبي الزناد عن الأعرج).

ب – بالرجوع إلى "فصل الألقاب" في كتب التراجم : كالكتب الستة وملحقاتها، ككتاب المزي "تهذيب الكمال"، وكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، واختصاره "تقريب التهذيب"، أو كتاب "تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأئمة الأربعة" لابن حجر.

* **مثاله** : ففي الحديث السابق من طريقِ: أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ: «يَأْكُلُ المسْلِمُ فِي مِعًى وَاحِدٍ ..»، لو رجعنا إلى كتاب "تهذيب الكمال" في {فصل: فيمن اشتهر بلقب أو نحوه}، لوجدناه قال: "الأعرج: جماعة، منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج صاحب أبي هريرة"[١١٥]. فبين لنا أن المهمل هنا في اللقب هو ابن هرمز.

ومثله : ما روى أبو عوانة (٨٦٧٥)، قال: "حَدَّثَنَا كَيْلَجَةُ، قثنا أَبُو سَلَمَةَ .." فذكر النهي عن المشي بنعل واحدة، ولمعرفة اسم من لقب بـ "كيلجة" في هذا الإسناد، نرجع لكتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر في حرف الكاف في {باب الألقاب وما أشبهها} فنجده قال كذلك: "كيلجة مُحَمَّد ابن صالح البغدادي"[١١٦]. فنرجع لترجمته في باب الأسماء.

٧– تعيين المهمل عن طريق كتب وأبواب "الأنساب" : وهذا فيما إذا ورد في إسناد بنسبته مهملاً، وقد ينسب إلى قبيلته أو إلى بلده أو لصنعته ونحوه، وقد يشاركه غيره بهذه النسبة والشيوخ والطبقة، وربما كان الآخر ضعيفاً فيقع الوهم، فلمعرفة المهمل من أنساب الرواة نرجع إلى ما يختص بالأنساب، وهي على نوعين من المصادر :

أ – **الرجوع لكتب ألفت لبيان أنساب الرواة** : ومن أوسع كتب الأنساب كتاب "الأنساب" للسمعاني، ثم كتاب "اللباب في تهذيب الأنساب" لأبي الحسن ابن الأثير، ثم كتاب "لب اللباب في تحرير الأنساب" للسيوطي، ومن الكتب المهمة "الأنساب المتفقة" لابن طاهر المقدسي، وكتاب "عجالة المبتدي" للحازمي.

---

(١١٤) نزهة الألباب في الألقاب (٨٢/١).
(١١٥) تهذيب الكمال (٣٥/٣٥).
(١١٦) تقريب التهذيب (ص:٧٢٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

* **مثاله** : روى مسلم (٥٦٥) من طريق: إسماعيل ابن عُلَيَّة، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، قول النبي ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا، فَلاَ يَقْرَبَنَّا فِي الْمَسْجِدِ». فالجريري هنا نسب مهمل يشترك فيه تابعيان مشهوران في "الكتب الستة"، أحدهما: سعيد بن إياس الجُرَيْري، والآخر: عباس بن فروخ الجُرَيْري، وهما يشتركان كذلك في الرواية عن أبي عثمان النَّهدي والحسن البصري، ويروي عنهما الحمادان — ابن زيد وابن سلمة – وشعبة بن الحجاج[١١٧]، فإذا أردنا تعيين المهمل هنا رجعنا لكتاب "الأنساب" للسمعاني، فوجدناه قال تحت باب نسب {الجُرَيْرِيّ}: "والمشهور بهذه النسبة أبو مسعود سعيد بن إياس الجريريّ من أهل البصرة، وإنما قيل له هذا؛ لأنه من ولد جرير بن عباد أخي الحارث بن عباد، وقد قيل: إنه مولى بني قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، يروى عن أبى العلاء وأبى نضرة ويزيد بن عبد الله بن الشخير، روى عنه الثوري وشعبة والحمادان– ابن زيد وابن سلمة –، ووهيب وابن علية وأهل بلده، مات سنة أربع وأربعين ومائة .. وأبو مُحَمَّد عباس بن فروخ الجريريّ من أهل البصرة، يروى عن أبى عثمان النهدي روى عنه الحمادان– ابن سلمة وابن زيد"[١١٨].

فتبين أن المهمل في الإسناد الآنف هو سعيد بن إياس الجريريّ، لأن الذي اختص بالرواية عن أبي نضرة العبدي، وعنه إسماعيل بن عُلَيَّة، ولم يذكرا في فيمن روى عن ابن فروخ أو روى عنه[١١٩].

وقد خرّج البخاري (حديث سعيد بن إياس ، وحديث عباس بن فروخ ، عن أبي عثمان النهدي)[١٢٠].

قال الحافظ ابن حجر في موضع: "قوله (حدثنا الجريري)، بضم الجيم، وهو سعيد بن إياس، وسماه في رواية خالد الحذاء عنه في أوائل الأدب، وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجريري، لكنه إذا أخرجه عنه سماه"[١٢١].

---

(١١٧) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٣٨/١٠)، (٢٣٨/١٤).
(١١٨) الأنساب للسمعاني (٢٦٦/٣).
(١١٩) انظر : تهذيب الكمال للمزي (٣٣٨/١٠)، (٢٣٨/١٤).
(١٢٠) صحيح البخاري (٥٤١١)، (٦١٤٠).
(١٢١) فتح الباري (٢٦٢/٥)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ب- بالرجوع إلى "فصل الأنساب" في كتب التراجم : كالكتب الستة وملحقاتها، ككتاب المزي "تهذيب الكمال"، وكتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، واختصاره "تقريب التهذيب"، أو كتاب "تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأئمة الأربعة" أيضاً لابن حجر، وغيرها.

* **مثاله** : في الحديث السابق من طريق: (إسماعيل ابن عُلَيَّة، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ): لو رجعنا إلى كتاب "تهذيب الكمال" في {فصل: فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك}، فسنجده قال: "الجريري : سعيد بن إياس الجريري، وعباس الجريري"(١٢٢). فنرجع لموضعهما من الأسماء لمعرفة المهمل عن طريق شيوخ وتلاميذ كل منهما.

ومثله : روى الحاكم في المستدرك (١٠٨٤) من طريق: "أبي حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ"، فذكر حديث أبي سعيد ﷺ في صلاة الرحال، فلمعرفة مهمل النسبة نرجع إلى كتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر في {باب الأنساب إلى القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك}، بحرف التاء فنجده قال: "التبوذكي موسى بن إسماعيل"(١٢٣)، ونتبين كذلك أنه لا يذكر بهذه النسبة من الرواة غيره(١٢٤)، فنرجع لترجمته في باب الأسماء.

٨- تعيين المهمل عن طريق كتب "المؤتلف والمختلف" : وهو أن تتفق في الخط صورة الاسمين وتختلف في النطق، أي الاتحاد في الرسم والاختلاف في النقط أو الشكل. فالراوي ربما جاء مهملاً وقد يشتبه بغيره بالضبط، مثل: من اسمه "أُسيد" بالضم، وأَسيد" بالفتح، وكذا بين من أسم أبيه "موسى بن عَليٍّ"، بفتح العين، يشتبه بـ "موسى بن عُليٍّ"، بضم العين، أو بالنسبة مثل: أبي عمرو الشيباني - بالمعجمة -، وأبي عمرو السيباني - بالمهملة -، وهما تابعيان. ويكثر فيه التصحيف والتحريف خاصة، لذا قال علي بن المديني: " أشدُّ التصحيف في الأسماء"(١٢٥). وسبب ذلك أنه لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، والقدماء كانوا لا ينقطون الحروف، لذا فالخطأ في هذا قد يُؤدي إلى الخلط بين تراجم المتشابهين في الاسم مما يؤدي إلى الاختلاف في الحكم، فينبغي التعامل مع الأسانيد بمبدأ الرّيبة حتى تُتيقن، ويُرجع في معرفة المهمل هنا إلى نوعين من الكتب :

---

(١٢٢) تهذيب الكمال (٩/٣٥).

(١٢٣) تقريب التهذيب (ص:٧٠٥).

(١٢٤) ضبطه السمعاني في الأنساب (١٨/٣) بفتح التاء وضم الباء المنقوطة، وذكر أنهم نسبوه لمن يبيع السماد أو لمن يبيع ما في بطون الطيور من الكبد والقانصة، وقال : "المشهور بهذه النسبة أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي".

(١٢٥) رواه العسكري في تصحيفات المحدثين (١٢/١)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (٢/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

أ- الرجوع لمعرفة المهمل لكتب "المؤتلف والمختلف" في الأسماء عامة : فهي تذكر الأسماء المؤتلفة والمختلفة مع بيان الاسم والنسبة، مع ذكر الشيوخ والتلاميذ، وهذا مما يميز الرواة في الإسناد محل البحث، وأقدم هذه الكتب التي صنفها المحدثون: كتاب "المؤتلف والمختلف" لعبد الغني بن سعيد الأزدي، وكتاب "المؤتلف والمختلف" للدارقطني، وكتاب "الإكمال" لابن ماكولا، جمع فيه ما في الكتب التي سبقته مع تحرير وإضافات، حتى جاء بعدهم الذهبي فألّف كتابه: "المشتبه" في مجلد واحد، ثم جاء بعده مَنْ شرح هذا الكتاب: الأول: الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في كتاب اسمه: "توضيح المشتبه" في عشرة مجلدات، والثاني: هو الحافظ ابن حجر في كتابه: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" في أربعة مجلدات.

ب- الرجوع لمعرفة المهمل لكتب "المؤتلف والمختلف" لكتب معينة : كضبط ما في "الصحيحين"، أو فيهما مع "الموطأ"، وقد خص ضبط ألفاظها وشرحها، وضبط رواتها القاضي عياض بكتاب سماه "مشارق الأنوار على صحاح الآثار".

* **مثاله (١)** : تقدم في هذا البحث تعيين المهمل في إسناد من طريق: (عمرو بن الحارث، عن الحذاء، عن أبي هريرة ﷺ)[١٢٦]، وأن الحذاء هنا مهمل؛ لوجود تابعيين يلقبان بذلك، ويشتركان بالرواية عن أبي هريرة [١٢٧]ﷺ: خالد بن مِهْرَانَ وجميل بن سالم، فبيّن ابن مأكولا في كتابه "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف" أن المهمل في الحديث هو جميل الحذاء؛ لأنه الذي يروي عن أبي هريرة ﷺ، ويروي عنه هذا الحديث عمرو بن الحارث[١٢٨].

* **مثال (٢)** : عقد الدارقطني في كتابه "المؤتلف والمختلف" {باب مَعْمَر ومُعَمَّر}، فقال: "منهم: مَعْمَر بن عَبد الله بن نضلة العَدَوِيّ صَاحِب رسول الله ﷺ. وأمَّا مُعَمَّر فهو مُعَمَّر بن سُلَيْمان، أبو عَبد الله النَّخْعِي، سَمِعَ: حَجَّاج بن أرطاة وعَبد الله بن بِشْر وغَيْرهم، رَوَى عَنْه داود بن رشيد، ومُحَمَّد بن سلام البُخَاريّ، وأبو بَكْر بن أبي شَيْبَة "[١٢٩]. ثم ساق جماعة كلهم يسمون معمراً، لكن قد يكون مهملاً ما يأتلف ويختلف كمُعَمَّر بن سُلَيْمان هذا معْ مَعْمَر بْن راشد، إذا جاء أحدهما مهملاً غير مشكول، وكلاهما من طبقة واحدة.

---

(١٢٦) انظر ما تقدم (ص:٣٠).

(١٢٧) انظر : مسند أحمد (٢٢٨٧٩) ، سنن الدارقطني (٤٠٩) ، مستدرك الحاكم (٨٥٥٧).

(١٢٨) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن مأكول (٤٠٧/٢).

(١٢٩) المؤتلف والمختلف (٢٠٢٤/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٩– تعيين المهمل عن طريق الكتب "في الموسوعات الحديثية": حيث تطورت البرامج الحاسوبية الخاصة بكتب السنة النبوية ، فاختصرت الجهد والوقت الكثير في تخريج الأحاديث الذي كان يستغرق الساعات والأيام – قبل وجودها – إلى الدقائق والثواني، ومن ذلك استخدام هذه البرامج في تحديد المهمل من الرواة بطرق متنوعة، ففي الموسوعة الشاملة — على سبيل المثال– يمكن وضع كلمة من الحديث في خانة البحث العليا تكون قليلة الدوران حتى لا تكثر النتائج، مع وضع الراوي المهمل ك (سفيان) مثلاً في الخانة التي تحتها تماماً، ثم اختيار الكتب المسندة المختارة من خانة كتب البرنامج، ثم الضغط على زر البحث، فسيخرج أمام الباحث كل روايات الحديث التي جاء فيها ذكر لهذا المهمل، فلابد أن يأت اسمه مبيناً في بعض هذه الطرق. ومن ذلك موسوعة خادم الحرمين الشريفين التي تعتبر تطوراً مذهلاً في البحث عن هذا النوع من علوم الحديث وغيره، حيث وضعت خدمات خاصة بفنون علوم الحديث، من ذلك حصر شيوخ الراوي وتلاميذه مع تحديد الأحاديث التي رواها عنه هؤلاء التلاميذ ورواها عن شيوخه. كما يمكن تعين كل راو جاء ذكره في سند من أسانيد الموسوعة مهملاً، أو في الحديث موضوع الدراسة الذي فيه الراوي المهمل، مع إتاحة رسم شجرة الإسناد لجميع مصادر التخريج، بحيث يمكن للباحث توقيع التطبيق الخاص بتعيين الراوي المهمل الوارد في الإسناد بلون مختلف عن النص[١٣٠].

(١٣٠) انظر الكتيب التعريفي بجامع خادم الحرمين (ص:٤٣)، ودليل الاستخدام (ص:٥٣)، لكن يحسن التنبيه هنا على أن هذا الطريق يعتمد على دقة مدخل بيانات الموسوعة الذي قد يخطئ في تحدد عين المهمل.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

* المبحث الرابع : صياغة تعيين المهمل وضوابطه، وفيه خمسة مطالب :

لقد اهتم المحدثون في تعيين عين الراوي في جميع طبقات الإسناد اهتماماً بالغاً، بل أكثر مواضيع كتب علوم الحديث كانت متوجهة لتحقيق هذا المطلب، ولبيان هذا الاهتمام لو نظرنا لكتاب "معرفة أنواع علوم الحديث" للحافظ ابن الصلاح لوجدنا أن الكثير من أبوابه تصب في تحقيق تعيين الرواة، فقد عقد ما يقارب اثنين وعشرين نوعاً من خمس وستين نوعاً من أنواع الحديث الذي اشتمل عليها كتابه[١٣١] كلها تعالج مشكلة تعيين الرواة وإزالة للالتباس في أعيانهم، فيجب مراعاتها عند صياغة تراجم الرواة، **لذا نحتاج عند صياغة تعيين الراوي المهمل إلى أمور :**

– المطلب الأول : محترزات في تعيين المهمل :

إذا أردنا معرفة عين الراوي بشكل دقيق – كما تقدم في تحديد طرق تحديد الراوي الذي ورد مهملاً أو مبهماً أو بكنيته أو بلقبه أو بنسبه؛ بما يميزه عن غيره ممن يشترك معه في الاسم أو الكنية أو اللقب أو البلد أو العشيرة، ليمكن الانتقال إلى المرحلة التي تليها من ضبط مرتبته من حيث النقد، – فعلينا أن نحترز في تعيين المهمل من محاذير :

١– أن بعض الرواة يكون له اسم يعرف به، ويكون له أكثر من اسم أو لقب أو كنية أو لقبه، فيذكر بأحدها مهملاً فيظن أنه اثنان، فلا بد عند صياغة تعيينه أن يذكر بجميع أسمائه وكناه وألقابه المختلفة حتى لا يدلس، لذا عقد له ابن الصلاح (النوع الثامن والأربعين: في معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين)، فقال: "هذا فن عويص، والحاجة إليه حاقة، وفيه إظهار تدليس المدلسين، فإن أكثر ذلك إنما نشأ

(١٣١) انظر معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٧٩-٤٠٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

من تدليسهم. وقد صنف عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك"[١٣٢]. ثم مثل: بمحمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير أنه هو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة[١٣٣].

* **مثاله** : لما ترجم الحافظ أبو الحجاج المزي في "تهذيب الكمال" لراوٍ من الرواة قال عنه: "عبد الله بن أبي صالح ، واسمه ذكوان السمان المدني، أخو سهيل بن أبي صالح، وصالح بن أبي صالح. ويقال له : عباد بن أبي صالح"[١٣٤]. فبين المزي أن اسمه عبد الله، ولقبه عبّاد، واسم أبيه المكنى بأبي صالح: ذكوان السمان، واسم أخويه: سهيل وصالح.

٢- أن بعض الرواة يهمل بنسبته لغير أبيه سواء لجده أو لأمه أو لسبب، فلا بد عند صياغة تعيينه أن يذكر باسمه واسم أبيه، مع إيراد اسمه منسوباً لغير أبيه كما في الروايات باستقصاء لئلا يظن أنه اثنان، لذا عقد له ابن الصلاح (النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم، وذلك على ضروب)، فذكر: أحدها: من نسب إلى أمه. الثاني: من نسب إلى جدته. الثالث: من نسب إلى جده. الرابع: من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب[١٣٥]. مثل: سعيد بن عُفير المصري، نسب لجده، وهو سعيد بن كثير بن عُفير، قال المزي لما ساق نسبه: "وقد ينسب إلى جده"، وكالحسن بن دينار، هو الحسن بن واصل، ودينار زوج أمه وهو ربيبه[١٣٦].

* **مثاله** : أن الحافظ ابن حجر لما ترجم في كتابه "تهذيب التهذيب" لراوٍ من الرواة، قال: "مُحَمَّد بن إبراهيم ابن مسلم ابن مِهْرَانَ بن المثنى، ويقال : مُحَمَّد بن مسلم ابن مِهْرَانَ ابن المثنى، ويقال: مُحَمَّد بن مِهْرَانَ، ويقال: مُحَمَّد بن المثنى، ويقال: ابن أبي المثنى، وأبو المثنى، كنية جده مسلم، ويقال: كنية مِهْرَانَ القرشي مولاهم، أبو جعفر، ويقال: أبو إبراهيم الكوفي، ويقال:

---

(١٣٢) قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة (١٩٨/٢): "وقد صنف في ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي كتاباً نافعاً سماه "إيضاح الإشكال" عندي به نسخة. وصنف فيه الخطيب البغدادي كتاباً كبيراً سماه "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، بدأ فيه بأوهام البخاري في ذلك، وهو عندي بخط الخطيب".

(١٣٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٣٢٣). وانظر: ما تقدم في (المبحث الثاني: أنواع المهمل وضابط تحققه): من نسب إلى جده من جهة أبيه، أو من جهة أمه (ص:١٦).

(١٣٤) تهذيب الكمال (١١٦/١٥).

(١٣٥) معرفة أنواع علوم الحديث (ص:٣٧٠).

(١٣٦) تقدم آنفاً في مبحث أنواع الاشتباه (ص:١٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

البصري"[١٣٧]. ثم اختصر ذلك في "تقريب التهذيب" فقال: "مُحَمَّد بن إبراهيم ابن مسلم ابن مِهْرَانَ ابن المثنى، أبو جعفر، المؤذن الكوفي، وقد ينسب لجده، ولجد أبيه، ولجد جده"[١٣٨]. فاستقصى الحافظ ما ينسب إليه في الروايات[١٣٩].

٣- أن بعض الرواة ينسب لقبيلته أو لبلده أو لصنعته وحرفته، لكن ربما نسب لعدة قبائل أصالة أو حلفاً أو ولاء، وكذا ينسب لأكثر من بلد نزلها، وكذا في الحرفة والصنعة، ولذا عقد ابن الصلاح عدة أبواب للتحقق من الأنساب منها: (النوع الرابع والخمسون: معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب). و (النوع الثامن والخمسون: معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها). و (النوع الرابع والستون: معرفة الموالي من الرواة والعلماء). و (النوع الخامس والستون: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم). فلا بد عند صياغة تعيينه ذكره بجميع ما نسب إليه من: قبيلة أو بلد أو حرفة وصنعة، وغير ذلك، حتى نأمن من أمور :

أ- الأمن من إبدال راو براو اشتركا بالاسم واسم الأب دون النسبة فيخطئ الباحث فيظن أحدهما هو الآخر، لكن برجوعه لنسبة كلٍ منهما سيتعين الراوي المهمل، وقد أخطأ بعض المحدثين حين ضعف حديثاً[١٤٠] بحجة أن في سنده سليمان بن داود اليماني، وهو متروك، والصواب أن الذي في الحديث هو سليمان بن داود الخولاني، وهو ثقة. قال ابن حبان: "سليمان بن داود الخولاني، من أهل دمشق يروي عن الزهري قصة الصدقات .. وليس هذا بسليمان بن داود اليمامي ذلك ضعيف، وهذا ثقة، وقد رويا جميعاً عن الزهرى"[١٤١].

ب- وعكس ذلك كذلك : بأن يظن أن الواحد من الرواة شخصان إذا جاء مرة باسمه، ومرة باسم أبيه، وثالثة بنسبته، كمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، حينما يأتي بهذه النسبة (الزُّهْرِيّ) مجرداً، ويأتي كثيراً يأتي بنسبته لجده (ابن شهاب).

---

(١٣٧) تهذيب التهذيب (١٦/٩).
(١٣٨) تقريب التهذيب (ص:٤٦٦).
(١٣٩) انظر: ما تقدم في (المبحث الثاني: أنواع المهمل وضابط تحققه): من نسب لغير أبيه (ص:١٦).
(١٤٠) انظر : صحيح ابن حبان (٥٠١/١٤)، والتلخيص الحبير (٥٦/٤).
(١٤١) الثقات لابن حبان (٣٨٧/٦)، وانظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص:١٢٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

وربما جاء من الرواة من يُنْسَبُ لنفس النسبة، كأخيه عبد الله بن مسلم، وإبراهيم بن سعد الزهري وغيرهما من طبقته(١٤٢)، ولربما جاء من يأتلف معه بالخط ويختلف معه بالنطق، كالزُّهْرِيّ وَالزَهْرِيّ؛ بضم الزاي المشددة، ثم بفتحها مخففة(١٤٣)، فيظن الناظر أن أحدهما الآخر، فيخطئ في تعيين هذا المهمل ، ثم في الحكم على الإسناد.

ج- الأمن من أن يشترك معه رجل بالنسبة لكن يختلف معه بالشَّكل، فيظن أن أحدهما الآخر، فيحصل الخلط بينهما في نقل أقوال العلماء، كالمخَرِّميّ، والمخْرَمِيّ، كلاهما يدعى مُحَمَّد بن عبد الله، لكن الأول: بضم الميم وفتح الخاء وكسر الراء المشددة؛ نسبة إلى المخرم من بغداد. والثاني: بفتحِ الميمِ وسكونِ الخاءِ وفتحِ الراءِ المخففة، مكيٌّ(١٤٤).

د- الأمن من التصحيف في أنساب الرواة في المشتبه، مثل: (العنسي والعبسي والعيشي)، أو (الخياط والخباط والحناط) بالياء ثم بالباء ثم بالنون. أو (الجُرَيري والجَرِيري والحريري) بضم وفتح، ثم بفتح وكسر، ثم بحاء. أو (الهمداني والهمذاني)(١٤٥)، بالدال ثم بالذال، فيجدها مصحفة فيبحث في تلك الصورة المصحفة، فيخطئ في تعيين المهمل الذي أمامه.

- لذا ينبغي الرجوع للكتب المؤلفة في أنساب الرواة كـ "الأنساب" للسمعاني، أو أبواب الأنساب في كتب التراجم، وكذا الرجوع لكتب ضبط أسماء الرواة ككتب "المؤتلف والمختلف"، وكتب "المشتبه"(١٤٦).

- المطلب الثاني : العناية باستقصاء أحوال الراوي في كتب التراجم :

على الباحث أن يعتني عند تعيين المهمل وصياغة ترجمته بتتبع أسماء تلاميذ الراوي ومن حدث عنه من شيوخه أو أقرانه؛ لأن كلاً منهم سيذكره باسمه، أو باسم أبيه، أو بلقبه، أو بنسبه، أو بحرفته، أو ببلده وقد تتعدد هذه كلها، وبذلك نأمن من جعل هذا الراوي المعين عدة أشخاص، أو تجهيله له، وقد اعتنى الخطيب البغدادي بهذا النوع اهتماماً عظيماً في كتاب

---

(١٤٢) انظر : تقريب التهذيب (ص: ٨٩،١٠٩،٢١٥،٣٢٣).
(١٤٣) انظر : المؤتلف والمختلف لابن القيسراني (ص:٧٤)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي(٣١٩/٤).
(١٤٤) انظر : الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (٢٣٩/٧).
(١٤٥) الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (٣٥٢/٦)، (٢٧٢/٣)، (٢/ ٢٠٥)، (٧/ ٣٢٢).
(١٤٦) انظر: ما تقدم في مبحث: طرق تعيين الرواة بالأنساب (ص:٣٢). وكذا طرق تعيين الرواة بالنظر للمؤتلف والمختلف (ص:٣٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

"موضح أوهام الجمع والتفريق"، يذكر في بعض فصوله الرواة ثم يسرد ما جاء في الأسانيد من: أسمائهم المتعددة أو كناهم أو أسماء آبائهم أو أنسابهم على اختلافها، فمن ذلك: أنه ذكر إبراهيم بن أبي يحيى شيخ للشافعي مشهور بهذا الاسم، فساق كل ما ذكره الرواة عنه من اسم أو كنية بالأسانيد، فذكر الحافظ: أنه جاء باسم: (إبراهيم بن أبي يحيى المدني)، و(إبراهيم بن مُحَمَّد). و(إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي عطاء). و(عبد الوهاب المغربي)، وبنسبه: (الأسلمي ابن مُحَمَّد)، وكني: (أبو إسحاق الأسلمي)، و(أبو إسحاق ابن مُحَمَّد)، و(أبو إسحاق ابن أبي عبد الله). و(أبو إسحاق ابن سمعان مولى أسلم)، و(أبو الذئب). ثم صاغ الخطيب البغدادي بعدها اسم هذا الراوي كاملاً، فقال: "وهو إبراهيم بن مُحَمَّد ابن أبي يحيى الأسلمي المديني، واسم أبي يحيى سمعان مولى عمرو ابن عبد نهم، ويكنى إبراهيم: أبا إسحاق". ثم نقل الخطيب أن الحافظ صالح الأسدي قال: "إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي عطاء مجهول". فغلّطه الخطيب، وأسند عن إبراهيم بن أبي يحيى أنه قال عن ابن جريج: "نسبني إلى جدي من قبل أمي: إبراهيم بن أبي عطاء"(١٤٧).

– المطلب الثالث : العناية بكتب التراجم المتأخرة لتعيين الراوي المهمل :

على الباحث عند تعيين المهمل أن يبدأ بكتب التراجم المتأخرة التي جمعت وحررت أكثر أقوال المتقدمين كـ "تهذيب الكمال" للمزي، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر، و"إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي، و"ميزان الاعتدال" للذهبي، ثم لينته بالمختصرات كـ "تقريب التهذيب" لابن حجر، و"الكاشف" للذهبي، و"الخلاصة" للخزرجي، و "المغني في الضعفاء" للذهبي، ويتأكد وجوب الرجوع إلى المصنفات المتعلقة في" علل الرواة" خاصة المختلف فيهم: ككتب "المراسيل"، و"المدلسين"، و"المختلطين". وتتبين أهمية الكتب المتأخرة أنها توضح الأوهام في الكتب المتقدمة عليها إذا وقعت، ومن الأمثلة على ذلك :

أ- أن الحافظ ابن حبان لما ترجم في كتاب "الثقات" لراو اسمه عبد الله بن المؤمل، قال: "عبد الله بن المؤمل بن وهب المخزومي يروي عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه منصور بن سفيان، وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه بن المبارك"(١٤٨). ثم قال أخرى في "المجروحين": "عبد الله بن المؤمل المخزومي شيخ من أهل مكة يروي عن أبي الزبير، روى عنه

(١٤٧) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٣٦٥-٣٧١).
(١٤٨) الثقات لابن حبان (٧/٢٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

بن المبارك كان قليل الحديث منكر الرواية لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث"[١٤٩]. قال المزي في ترجمته: "وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال : يخطئ"[١٥٠].

فاستدرك ذلك الحافظ ابن حجر على الاثنين فقال: "وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: يخطئ. قلت: وقد ذكره ابن حبان في (الضعفاء)، وقال: (لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد)، وما في (الثقات)، فلم أر ما نقله المؤلف عنه، بل فيه: عبد الله بن المؤمل المخزومي، يروي عن عطاء وعنه منصور بن [سفيان]، وليس [هو][١٥١] بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك ذاك ضعيف. فهذا بن حبان إنما وثق هذا؛ لأنه ظنه غيره والحق أنه هو، ولفظه : (يخطئ)، لم أرها فيه"[١٥٢].

فهذا الحافظ ابن حجر استدرك على ابن حبان تفريقه بين من يروي عن عطاء ومن يروي عن أبي الزبير، وبيّن أنهما واحد، واستدرك كذلك على المزي حين زاد في كلام ابن حبان في كتابه "الثقات" عبارة: (يخطئ)، وليست فيه كما قال.

ب – وتقدم استظهار الذهبي أن: (جرير بن أيوب) تصحف عند أبي زرعة في "الضعفاء" لـ(جبير بن أيوب)، واستظهار البقاعي أن "ابن شبيب" تصحف عند ابن عدي في "الكامل" لـ (ابن شبرمة)[١٥٣].

---

(١٤٩) المجروحين لابن حبان (٢٧/٢).
(١٥٠) تهذيب الكمال (١٩٠/١٦).
(١٥١) تصحف في مطبوعة التهذيب في الموضعين ففيه: "وعنه منصور بن سقير، وليس مر بصاحب أبي الزبير".
(١٥٢) تهذيب التهذيب (٤٦/٦).
(١٥٣) ميزان الاعتدال (٣٨٩/١)، النكت الوفية (٥٧١/١). وقد تقدم النقل عنهما في المبحث الثاني: في (ضابط مهم لتحقيق تعيين المهمل) ص (١٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

– المطلب الرابع: عدم الاكتفاء بكتب التراجم المتأخرة لتعيين الراوي المهمل:

فلا ينبغي – مع ذلك – أن يكتفى عند تعيين المهمل من الرواة بكتب التراجم المتأخرة الناقلة من كتب أئمة النقد وحدها؛ لأنه قد يقع خطأ في الأسانيد، أو يحصل انتقال بصر أحدهم، فيخطئ في اسم راوٍ أو ينسب لمتقدم ما لم يقله، فيقلده الباحث على خطائه، ومن أمثلة ذلك :

أ– أن الحافظين الذهبي وابن حجر عقدا في كتابيهما "ميزان الاعتدال"(١٥٤) ، و"لسان الميزان" ترجمة ، قال ابن حجر: "غريب بن عبد الواحد .. قال ابن الجوزي: غريب مجهول"(١٥٥). ولا وجود لهذا الرجل، وإنما تبع الحافظان ابن حجر والذهبي وَهْمَ الحافظ ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات"(١٥٦) حين تصحف عنده اسم: (عنبسة بن عبد الواحد) ، فكتبه: (غريب بن عبد الواحد)، وقد نبه على ذلك السيوطي في "اللآلىء المصنوعة"، فقال: "أقره صاحب (الميزان) على أن اسمه غريب، والذي في كتاب (البخلاء) للخطيب: عنبسة بن عبد الواحد"(١٥٧). قلت: وكذا هو عند أبي نعيم في أخبار أصبهان(١٥٨). وتبع السخاوي شيخه ابن حجر في هذا الوهم(١٥٩). قال العلامة المعلمي اليماني: "فقد تصحف علي ابن الجوزي، وتبعه الذهبي وابن حجر، فعقدا في الميزان واللسان ترجمة لغريب"(١٦٠).

---

(١٥٤) لم أقف عليه في المطبوع من "ميزان الاعتدال" كما قال المعلمي وقبله السيوطي، إنما حكيته عنهما. بل إن محقق "لسان الميزان" رمز قبله بحرف (ز)، مما يدل على أنه من زوائد "لسان الميزان"، والله أعلم.

(١٥٥) لسان الميزان (٣٠٢/٦).

(١٥٦) الموضوعات (١٨١/٢).

(١٥٧) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (٧٨/٢).

(١٥٨) تاريخ أصبهان (٢٩٤/١)، البخلاء للخطيب البغدادي (ص:٦٤).

(١٥٩) المقاصد الحسنة (ص:٣٨٦).

(١٦٠) الفوائد المجموعة (ص:٧٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

ب- ما ذكره ابن الجوزي في كتابه "الضعفاء" في ترجمة سويد بن سعيد حين قال: "قال أحمد: متروك الحديث"[١٦١]، فتعقبه الذهبي فقال: "فهذا النقل مردود، لم يقله أحمد"[١٦٢]. قلت: بل أثنى عليه أحمد، فلعله اشتبه على ابن الجوزي بسويد آخر قال عنه أحمد هذه العبارة[١٦٣].

فإذا لم يجد أصول هذه الأقوال فعليه أن يرجع لمن أسند هذه الأقوال عن الأئمة في كتبهم، ككتاب "الكامل" لابن عدي، و "تأريخ بغداد" للخطيب ونحوهما، فإن لم يقف على النص فيها، فليقارن بين النص الذي في الكتاب الذي بين يديه وغيره مما شاكله من الكتب المتأخرة في مقصد التصنيف.

- المطلب الخامس : الاحتراز من وقوع التصحيف في كتب الحديث:

على الباحث أن يتأكد من أن أسماء رواة الإسناد في كتب الرواية لم يطرأ عليها تصحيف في الراوي المهمل، فإنه ذلك يقع في الأسماء كثيراً في الكتب المطبوعة، بل ربما وقع في النسخ المخطوطة فلا يُهتدى إلى الراوي، وقد نبه الحفاظ على بعضه ، فمن ذلك :

أ- ما وقع في كثير من نسخ مسند الإمام أحمد في حديث شراحيل بن أوس ﷺ في شارب الخمر: «فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ»، من طريق عِمْرَان بنُ مِخْمَرٍ، عن عصام بن محبر، عن شرحبيل به. والصواب أنه بالنون: نِمْرَانُ بْنُ مِخْمَرٍ[١٦٤]، كما في "المعجم الكبير"[١٦٥]، ولهذا ترجم لهذا الاسم المصحف في بعض الأصول: الحسيني في "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد"، و أبو زرعة العراقي في "ذيل الكاشف"، وقالا: مجهول لا يعرف[١٦٦]. قال الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة":

---

(١٦١) الضعفاء لابن الجوزي (٣٢/٢).

(١٦٢) سير أعلام النبلاء (٤١٦/١١).

(١٦٣) كما في العلل رواية عبد الله (٤٧٦/٢).

(١٦٤) قال محققوا المسند (٥٩١/٢٩) : "وقع اسمه في النسخ الخطية و (م) : "عمران"، وهو خطأ، والصواب أن اسمه "نِمْران" كما أثبتنا، ووقع على الصواب في "أطراف المسند" ٥٧٥/٢، و"إتحاف المهرة" ١٨٢/٦".

(١٦٥) المعجم الكبير (٦٢٠).

(١٦٦) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال للحسني (ص:٣٢٤)، ذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي(ص:٢١٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

"كذا رأيته بخط الحسيني ثم ضرب عليه[١٦٧]، وأما أبو زرعة ابن شيخنا فذكره، وقال: لا يعرف. كذا قال، وهو معروف لكنه تصحف، وإنما هو نمران أوله نون لا عين"[١٦٨].

ب- روى الحافظ الطبراني في "المعجم الكبير" من طريق: إسماعيل بن إبراهيم ابن أبي حبيبة الأشهلي، عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ابن ثابت ابن صامت، عن أم عامر بنت يزيد بن السكن ﵂[١٦٩]، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد": "رواه الطبراني في الكبير، من طريق إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي خليفة، عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ابن ثابت ابن صامت عنها، ولم أجد من ذكر هذين"[١٧٠]. فالظاهر أنه تصحف في النسخة التي نقل منها الهيثمي: اسم "حبيبة " إلى "خليفة"، ولذا لم يعرفه، وابن أبي حبيبة مشهور[١٧١].

ج - ومن التصحيفات التي ذكرها الحافظ ابن حجر في بعض نسخ البخاري :

١- قوله في حديث (١٣٥٠): "قوله (قال سفيان: وقال أبو هارون.. إلخ)، كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثير من الروايات: (وقال أبو هريرة)، وكذا في مستخرج أبي نعيم، وهو تصحيف ... فالحديث معضل"[١٧٢].

٢- قال في حديث (٣٦٥٧): "في الرواية الثانية (حدثنا معلى بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكي)، كذا للأكثر وهو الصواب، ووقع في رواية أبي ذر وحده (التنوخي)، وهو تصحيف"[١٧٣].

---

(١٦٧) قلت: هو في المطبوع منه.
(١٦٨) تعجيل المنفعة (٨٣/٢).
(١٦٩) المعجم الكبير للطبراني (١٤٨/٢٥).
(١٧٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٥٤/١). وانظر ما تقدم في المبحث الثاني: (أنواع المهمل تحققه - ص:١٨).
(١٧١) انظر : تهذيب الكمال (٤٢/٢)، وميزان الاعتدال (١٩/١).
(١٧٢) فتح الباري (٢١٥/٣).
(١٧٣) فتح الباري (٢٣/٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٣- قال في حديث (٤١٧٣) :"ووقع في رواية الأصيلي، عن أبي زيد المروزي: (عن أنس)، بدل قول: (عن أبيه)، وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجياني"[(١٧٤)].

٤- قال في حديث (٤١٧٦): "قوله (عن أبي جمرة) بجيم وراء هو نصر بن عمران الضبعي، ووقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني بالمهملة والزاي وهو تصحيف"[(١٧٥)].

٥- قال في حديث (٧٣٧١): "قوله (عن أبي معبد)كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهملة ثم موحدة، وفي بعض النسخ (عن أبي سعيد)، وهو تصحيف، وكأن الميم انفتحت فصارت تشبه السين"[(١٧٦)].

لذلك ينبغي الاعتماد على المصادر المحققة تحقيقاً علمياً مع مراجعة عدة نسخ مخطوطة أو مطبوعة للكتاب إذا توفرت، مع النظر في طرق الإسناد في المصادر الأخرى، كذلك بالرجوع لكتب الرجال والنظر في اسم الراوي كاملاً وفي كنيته، ولقبه، ونسبه إن كانت موجودة، ثم عن طريق تلاميذه وشيوخه، وبتطابق جميع هذه المعلومات نتوصل لصحة اسم الراوي كاملاً وخلوه من التصحيف.

---

(١٧٤) فتح الباري (٤٥١/٧).
(١٧٥) فتح الباري (٧/ ٤٥٢).
(١٧٦) فتح الباري (٣٤٨/١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

خاتمة البحث :

أ – أهم النتائج :

بعد أن منّ الله علي بإتمام هذا البحث فإن من المناسب أن أبرز أهم النتائج المستفادة منه ، وهي تتلخص فيما يأتي :

١- أهمية معرفة وتطبيق منهج أئمة النقد المتقدمين الذين نظروا في أسانيد الأحاديث فعرفوا أحوال الرواة عدالة وضبطاً بعد تمييزهم للرواة ، بسعة إطلاع ويقظة تامة.

٢- تبين أن هناك أنواعاً متعددة من علم "المهمل" تقع في أسانيد الأحاديث النبوية ، وتبينت الضوابط التي تزيل هذا الاشتباه في "المهمل".

٣- ظهر أن أهل الحديث وضعوا طرقاً وضوابط لتمييز الرواة المهملين وتعيينهم من أعرض عنها وقع في الوهم والخطأ في الحكم على أسانيد الأحاديث النبوية.

٤- أوضح البحث الضوابط لصياغة تعيين وتمييز الرواة عند كتابة الترجمة.

٥- تبين أن هناك كتباً تفيد في تعيين وتمييز الرواة المهملين ينبغي إتقان التعامل معها.

٦- الخلل في منهج بعض المشتغلين في الحكم على الأسانيد- نتج من عدم مراعاة ما وضعه أهل الحديث من ضوابط لتمييز "المهمل".

ب – **التوصيات :**

١- وجوب العناية بدراسة شروط صحة الحديث على ضوء قواعد أئمة النقد الذي منها : مقدمها وبابها علم "المهمل" بتمييز الرواة وتعيينهم.

٢- العناية الأكاديمية في الدراسات العليا بالجامعات ومراكز البحوث بالدراسة المتخصصة لمنهج أئمة النقد خاصة في تمييز الرواة وتعيينهم ، مع إفراد كل علم منهم بدراسة خاصة.

٣- قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بتخصيص أقسام وكراسٍ بحثية لدراسة منهج أئمة النقد المتقدمين ، وتفريغ المتقنين في هذا الجانب للتأليف في هذا الموضوع بشكل منهجي موسوعي متكامل يكون نواة لتجلية هذا المنهج. مع الاهتمام فيما تم كتابته من البحوث العلمية والرسائل الجامعية في منهج أئمة النقد خاصة في المهمل من علوم الحديث.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

Neglected in modern science: its types, controls and methods of appointment

Dr.Esam Abdulla al snane

Associate Professor at the college of Sharia and Islamic Studies at Qassim University

The Research Conclusion:

A. The Most Important Results:

After I have finished this research, I think it is suitable to show the most important results of it; such as:

١.The importance of knowing and applying the approach of the advanced criticism Imams; who searched about the Hadiths' evidences, and knew the narrators' situation in respect to uprightness and rectification with full knowledge and vigilance.

٢.It is found that; the most narrators agreed upon the religious uprightness, but disagreed upon the rectification level, so the critics described those narrators with descriptions show how much they agreed or disagreed with trustworthy.

٣.The critics set levels for the invalidating and uprightness to accommodate these descriptions which described the narrators, these levels are various in terms of acceptance and rejection, and in term of taking them into consideration or not.

٤.The methods which prove the uprightness and rectification are various; as they depend on the ancient criticism Imams in discovering the conditions of the narrators and exploring their narrations.

٥.The controls appeared clearly in judging on narrators when the critics varied about them in respect to invalidating and rectification.

٦.The imbalance occurs when the words of the invalidating and rectification are not observed upon variation, levels of these words and which of them is proper for allegation or consideration.

٧.It is found there are useful books to show the narrators uprightness and rectification; which need for accuracy to handle them.

B. Recommendations:

١.Care must be taken to study the conditions of the validity of the Hadith in light of the rules of the criticism Imams; such as "knowing the narrators uprightness and rectification", which the Hadith acceptance or rejection depend on it.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ – ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

٢.Academic care in the postgraduates in universities and researches centers through specialized study of the approach of the criticism Imams; especially in the narrators' uprightness and rectification, with separate each science of them with a special study.

٣.The universities and scientific research centers allocate research departments and booklets to study the approach of imams of advanced criticism, and free the masters in this aspect to compose in this matter in an integrated, encyclopedic, systematic manner, which is the nucleus for the manifestation of this approach. With interest in what has been written of scientific research and university theses in the approach of imams of criticism, especially in the neglected of modern science.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

فهرس مراجع البحث:

اختصار علوم الحديث مع شرحه الباحث الحثيث ، المؤلف: إسماعيل بن عمر بن الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

أخبار أصبهان ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) ، المحقق: سيد كسروي حسن ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ.

الأدب المفرد ، المؤلف: مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت ،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد القسطلاني (المتوفى: ٩٢٣هـ) ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية مصر ، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد ، المؤلف : مُحَمَّد الحسيني (المتوفى :٧٦٥هـ) ، تحقيق : عبد المعطي قلعجي ، الناشر : جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.

الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، المؤلف: سعد الملك أبو نصر ابن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

الأنساب المؤلف: عبد الكريم بن مُحَمَّد السمعاني (المتوفى: ٥٦٢هـ) ، المحقق: عبد الرحمن المعلمي، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.

البخلاء ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي ، الناشر: دار ابن حزم ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

تاريخ ابن معين رواية الدوري ، المؤلف أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) ، المحقق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف ، الناشر: مركز البحث العلمي – مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) ، المحقق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف ، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: عمر عبد السلام التدمري ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.

التاريخ الكبير ، المؤلف أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ، طبع تحت مراقبة: مُحَمَّد عبد المعيد خان.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، المحقق: عبد الصمد شرف الدين ، طبعة: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ.

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف: شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الشهير بـ «الذهبي» ، توفي(٧٤٨ هـ) ، تحقيق: غنيم عباس غنيم ، الناشر: الفاروق الحديثة ، الطبعه: الأولى، ١٤٢٥ هـ.

تصحيفات المحدثين ، المؤلف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: ٣٨٢هـ) ، المحقق: محمود أحمد ميرة ، الناشر: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ،المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق ، الناشر: دار البشائر بيروت ، الطبعة: الأولى ـ ١٩٩٦م.

تقريب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوامة ، الناشر: دار الرشيد سوريا ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٦هـ.

تقييد المهمل وتمييز المشكل ، المؤلف: أبو علي الحسين بن مُحَمَّد الجياني (المتوفى: ٤٩٨هـ) ، المحقق: الأستاذ مُحَمَّد أبو الفضل ، الناشر: وزارة الأوقاف – المملكة المغربية ، الطبعة: بلا ، ١٤١٨هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

تلخيص المتشابه في الرسم ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي ، الناشر: طلاس للدراسات نشر، دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.

تهذيب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر:مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف: أبو الحجاج، جمال الدين المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ، المحقق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

تهذيب اللغة ، المؤلف: مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ببيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

توضيح المشتبه ، المؤلف: مُحَمَّد بن عبد الله الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ) ، المحقق: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٩٩٣م.

تيسير مصطلح الحديث، المؤلف: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٥هـ.

الثقات بن أحمد بن حبان ، أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ، تحت مراقبة: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان مدير ، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ، الطبعة: الأولى ، ١٣٩٣ هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: د. محمود الطحان ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

الجرح والتعديل ، المؤلف: عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن ، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ.

الخلاصة في معرفة الحديث ، المؤلف: الحسين بن مُحَمَّد الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ) ، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري ، الناشر: المكتبة الإسلامية – الرواد للإعلام والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: دار البشائر – بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ.

ذيل الكاشف ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ) ، المحقق: بوران الضناوي الناشر : دار الباز بمكة ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٦هـ.

السنة ، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد الخَلَّال الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ) ، المحقق: د. عطية الزهراني ، الناشر: دار الراية – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

سنن الترمذي ، المؤلف: مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر وجماعة ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ .

سير أعلام النبلاء ، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ.

شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي ، المؤلف: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، ترتيب: ابن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) ، حققه : شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الضعفاء الكبير ، المؤلف: أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ) ، المحقق: عبد المعطي قلعجي ، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٤هـ.

الضعفاء والمتروكون المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: عبد الله القاضي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

العلل ومعرفة الرجال ، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية ابنه عبد الله (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله عباس، الناشر: دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢ هـ.

غوامض الأسماء المبهمة ، المؤلف: خلف بن عبد الملك ابن بشكوال الأندلسي (المتوفى: ٥٧٨هـ) ، المحقق: د. عز الدين علي السيد ، الناشر: عالم الكتب ببيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشر: دار المعرفة – بيروت، بأشراف: محب الدين الخطيب ، بتعليقات ابن باز ، ١٣٧٩هـ.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة المؤلف: مُحَمَّد بن علي الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) ، المحقق: عبد الرحمن المعلمي اليماني الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

القول المسدد في الذب عن المسند ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة : الأولى، ١٤٠١هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي مُحَمَّد معوض ، الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان.

الكنى والأسماء ، المؤلف: أبو بِشْر مُحَمَّد بن أحمد الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ) ، المحقق: أبو قتيبة نظر الفاريابي ، الناشر: دار ابن حزم – ، الطبعة: الأولى ، ١٤٢١ هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

الكنى والأسماء ، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، المحقق: عبد الرحيم مُحَمَّد القشقري ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،١٤٠٤هـ.

اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، المؤلف: جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: صلاح عويضة ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

لسان العرب ، المؤلف: مُحَمَّد بن مكرم بن على ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

لسان الميزان ، المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، المؤلف: الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: د. مُحَمَّد عجاج الخطيب ، الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤.

المتفق والمفترق المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد صادق الحامدي ، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

المجروحين. المؤلف: مُحَمَّد بن حبان ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) ، المحقق: حسام الدين القدسي ، الناشر: مكتبة القدسي ، القاهرة ، عام النشر: ١٤١٤ هـ.

مجموع الفتاوى ، المؤلف: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) ، المحقق : ابن قاسم ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ، عام النشر: ١٤١٦هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، تحقيق: أبي معاذ طارق عوض الله ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

مسند أحمد ، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ .

المعجم الكبير لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة: الثانية.

معجم لغة الفقهاء، المؤلف: مُحَمَّد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ.

معرفة أنواع علوم الحديث ، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

معرفة علوم الحديث ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ) ، المحقق: السيد معظم حسين ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الثانية ، ١٣٩٧هـ.

المعرفة والتاريخ ، المؤلف: يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ.

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة ، المؤلف: مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) ، المحقق: مُحَمَّد الخشت ، الناشر: دار الكتاب العربي ببيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

المؤتلف والمختلف ، المؤلف: أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ) ، المحقق: كمال يوسف الحوت ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٥)، ص ص ٣١٩٨ - ٣٢٦٠ (رمضان ١٤٤١هـ / مايو ٢٠٢٠م)

الْمُهْمَلُ فِي عُلُوْمِ الْحَدِيْثِ

المؤتَلِف والمختَلِف ، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٦هـ.

موضح أوهام الجمع والتفريق ، المؤلف : أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي ، الناشر: دار المعرفة – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

الموضوعات المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان ، الناشر: مُحَمَّد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة: الأولى.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.

نزهة الألباب في الألقاب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق : عبد العزيز السديري ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، حققه: نور الدين عتر ، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق ، الطبعة: الثالثة، هـ.

النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح ، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) لمحقق: عبد الرحمن مُحَمَّد أحمد القشقري ، الطبعة: الأولي ، ١٤٠٥هـ.

النكت الوفية بما في شرح الألفية ، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ، المحقق: ماهر ياسين الفحل ، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.